

# الأربعون الأمنية

في حفظ الرأى والرعيّة وحماية الدولة الاردنيّة  
من الخوارج والتكفيرية

كتبه

م. منتصر بن عبد الفتاح بن ظاهر بيبرس

دار الفاروق

عمّان - الأردن

# الأربعون الأمنية

في حفظ الزايم والرعيّة وحماية الدولة الاردنيّة  
من المخارج والتفشيّة

## حقوق الطبع محفوظة

### الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

دار الفاروق للنشر والتوزيع

❖ رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠١٦/٧/٣٤٢٣)

❖ بيبرس، منتصر عبدالفتاح.

❖ الأربعون الأمنية في حفظ الراعي والرعية / منتصر عبدالفتاح بيبرس-

عمان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

❖ عدد الصفحات (٨٨).

❖ ر.أ.٢٠١٦/٧/٣٤٢٣.

❖ الواصفات: /الحديث الشريف//الاسلام/.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر

هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

---

حقوق الطبع محفوظة. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق.

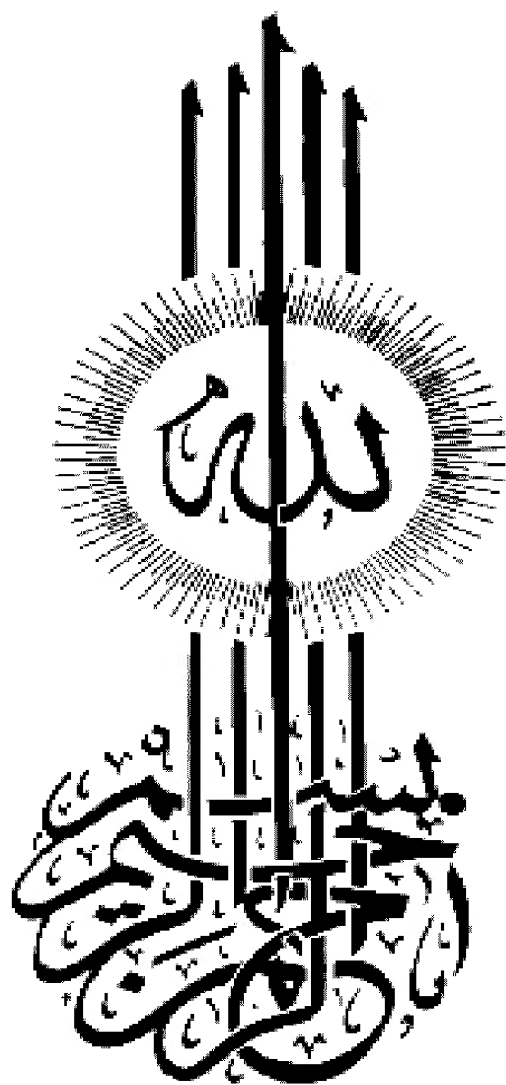
---

دار الفاروق للنشر والتوزيع

عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس

هاتف: ٤٦٤٠٠٦٤ / ٦ / ٠٠٩٦٢

E- mail: daralfarouq@yahoo.com



## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل

عمران).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا

كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب).

أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة جمعت فيها أربعين دليلاً من الكتاب والسنة مع شيء من التعليقات الهامة والعناوين الموضحة لبيان الفوائد المستنبطة التي استخرجها أهل العلم من أهل السنة والجماعة في مسائل هامة ودقيقة تمس أمن البلاد وتوضح حقوق الراعي والرعية وعلاقتهم مع بعضهم وترد على أهل الضلال من الخوارج التكفيريين في وقت هام جداً وحساس تعصف بآمتنا الإسلامية الأفكار الإرهابية التي تطبق عملياً على أرض الواقع من سفك للدماء وقتل للأبرياء وتكفير للحكام والمحكومين وتفجير للممتلكات العامة والخاصة وإزهاق للنفوس البريئة وهذه

الأفكار لا بد من محاربتها بالفكر أولاً مع محاربتها العملية بالضرب بيد من حديد على أمثال هؤلاء من أصحاب الفكر الضلالي الظلامي .

ولما وجدت في بلادنا الأردنية من انتشار لأصحاب الأفكار التكفيرية الذين يكفرون ولي أمرنا وانتشار الأعمال الإرهابية من قتل لرجال الأمن وتفجيرهم حيث أصبحت ظاهرة خطيرة في مجتمعنا الأردني تسربت لعقول أبنائنا كان لزاما على كل من له قدرة أن يحارب هذا الفكر الظلامي الضلالي بأي وسيلة كانت سواء كانت بالسيف والسنان أو بالحجة والبرهان .

ونعمة الأمن نعمة عظيمة امتن الله على العباد بها وامتن الله على بلادنا الأردنية حيث نجد الدول المجاورة لوطننا فيها من حروب وقتل وزعزعة للأمن لذا لا بد من حفظ هذه النعمة العظيمة بأي وسيلة كانت ولا ندعو إلا كما دعا نبينا إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ (البقرة) .

وقد صنف أهل العلم كثيرا في الأربعينيات حيث يجمعون فيها أربعين دليلا في مسألة خاصة يبينون ما فيها من فقه يختص في مسألة معينة قال الإمام ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم:

(وَقَدْ جَمَعَ الْعُلَمَاءُ جُمُوعًا مِنْ كَلِمَاتِهِ ﷺ الْجَامِعَةِ، فَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السُّنِّيِّ كِتَابًا سَمَّاهُ: "الْإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة"

وَجَمَعَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُضَاعِي مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الْوَجِيزَةِ كِتَابًا سَمَّاهُ: "الشَّهَابُ فِي الْحِكَمِ وَالْأَدَابِ"، وَصَنَّفَ عَلَى مَنَوَالِهِ قَوْمٌ آخَرُونَ، فَزَادُوا عَلَى مَا ذَكَرَهُ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ. وَأَشَارَ الْخَطَّابِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ "غَرِيبُ الْحَدِيثِ" إِلَى يَسِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْجَامِعَةِ وَأَمْلَى الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ مَجْلِسًا سَمَّاهُ "الْأَحَادِيثَ الْكُلِّيَّةَ" جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْجَوَامِعَ الَّتِي يُقَالُ: إِنَّ مَدَارَ الدِّينِ عَلَيْهَا، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْجَامِعَةِ الْوَجِيزَةِ، فَاشْتَمَلَ مَجْلِسُهُ هَذَا عَلَى سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ حَدِيثًا ثُمَّ إِنَّ الْفَقِيهَ الْإِمَامَ الزَّاهِدَ الْقُدْوَةَ أَبَا زَكَرِيَّا يَحْيَى النَّوَوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَخَذَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَمْلَاهَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَزَادَ عَلَيْهَا تَمَامَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا، وَسَمَّى كِتَابَهُ "بِالْأَرْبَعِينَ"، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعُونَ الَّتِي جَمَعَهَا، وَكَثُرَ حِفْظُهَا، وَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا بِبَرَكَتِهِ نِيَّةَ جَامِعِهَا، وَحُسْنَ قَصْدِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ).

قال الإمام النووي في مقدمته على الأربعين النووية:

(وقد صَنَّفَ العلماء رضي الله تعالى عنهم في هذا الباب ما لا يُحصى من المصنَّفات، فأول من علمته صنف فيه: عبدالله بن المبارك ثم محمد بن أسلم الطوسي العالم الرباني ثم الحسن بن سفيان النسائي وأبو بكر الآجري وأبو بكر بن إبراهيم الأصفهاني والدارقطني والحاكم وأبو نعيم وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو سعيد الماليني وأبو عثمان الصابوني وعبدالله ابن محمد الأنصاري وأبو بكر البيهقي، وخلائق لا يحصون من المتقدمين والمتأخرين. وقد استخرتُ الله تعالى في جمع أربعين حديثاً اقتداءً بهؤلاء

الأئمة الأعلام وحُفَاط الإسلام... ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزهد، وبعضهم في الأدب، وبعضهم في الخطب، وكلها مقاصد صالحة رضي الله تعالى عن قاصديها).. أهـ

وقد سرت على ما سار عليه أهل العلم في جمعهم للأحاديث فجمعت أربعين دليلاً وحديثاً عن النبي ﷺ وأسميتها بالأربعين الأمنية في حفظ الراعي والرعية وحماية الدولة الأردنية من الخوارج والتكفيرية وأسأل الله العظيم أن ينفعني وإياكم بها وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.



## ١) أمر الله في كتابه بطاعة أولياء الأمور

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء).

عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ». قال: نزلت في عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية. (البخاري: ٤٥٨٤).

\*\*\* وأمر بطاعة أولي الأمر وهم: الولاة على الناس، من الأمراء والحكام والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعة لله ورغبة فيما عنده، ولكن بشرط ألا يأمرُوا بمعصية الله، فإن أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولعل هذا هو السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم وذكره مع طاعة الرسول، فإن الرسول لا يأمر إلا بطاعة الله، ومن يطعه فقد أطاع الله، وأما أولو الأمر فشرط الأمر بطاعتهم أن لا يكون معصية. (تفسير السعدي).

\*\*\* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ رضي الله عنهما: هُمُ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ النَّاسَ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَالضَّحَّاكِ وَمُجَاهِدٍ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣). وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هُمُ الْأُمَرَاءُ وَالْوُلَاةُ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: حَقٌّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَيُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَحَقُّ عَلَى الرَّعِيَّةِ أَنْ يَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا (تفسير البغوي).

## (٢) أمر النبي ﷺ بطاعة ولي الأمر

((وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ. قَالَ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ"). (البخاري ٧١٩٩) (مسلم ١٧٠٩)

((أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون.

وهذه الأحاديث في الحث على السمع والطاعة في جميع الأحوال وسببها اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم)). (شرح صحيح مسلم للنووي)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قال ابن بطلال: (وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن للدماء، وتسكين الدهماء) (فتح الباري). قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله، في رسالته إلى أهل الثغر:

((وأجمعوا على السمع والطاعة للأئمة المسلمين وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جاراً أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ويصلى خلفهم الجمع والأعياد)).

قال الإمام الطحاوي: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا وإن  
جاروا ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة  
الله عز وجل فريضة ما لم يأمرُوا بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والمعافة).  
(العقيدة الطحاوية).

### ٣) النصيحة لأئمة المسلمين

عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ: ٥٥).

قال الإمام ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم:

((قَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوزِيُّ فِي كِتَابِهِ "تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ" عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ فَسَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَى حُسْنِهِ، وَنَحْنُ نَحْكِيهِ هَاهُنَا بِلَفْظِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ: ... وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَحُبُّ صَلَاحِهِمْ وَرَشْدِهِمْ وَعَدْلِهِمْ، وَحُبُّ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِمْ، وَكَرَاهَةُ افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّدِينُ بِطَاعَتِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالبُغْضُ لِمَنْ رَأَى الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ، وَحُبُّ إِعْزَازِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ: وَالنَّصِيحَةُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ: مُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَطَاعَتُهُمْ فِيهِ، وَتَذْكِيرُهُمْ بِهِ، وَتَنْبِيهِهُمْ فِي رِفْقٍ وَلُطْفٍ، وَمُجَانَبَةُ الْوُثُوبِ عَلَيْهِمْ، وَالدُّعَاءُ لَهُمْ بِالتَّوْفِيقِ وَحَثُّ الْأَعْيَارِ عَلَى ذَلِكَ)).

#### ٤) نصيح ولي الأمر بالسرو واللين

عن عياض بن غنم رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبيده علانية وليأخذ بيده فإن سمع منه فذاك وإلا كان أدى الذي عليه». (رواه أحمد وصححه الألباني).

وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ أَمْرِ السُّلْطَانِ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا وَلَا بُدَّ، فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ. (رواه ابن أبي شيبة).

قال ابن الجوزي: الجائز من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع السلاطين التعريف والوعظ، فأما تخشين القول نحو: يا ظالم، يا من لا يخاف الله، فإن كان ذلك يُحرك فتنةً يتعدى شرها إلى الغير، لم يجز، وإن لم يخف إلا على نفسه فهو جائز عند جمهور العلماء قال: والذي أراه المنع من ذلك، لأن المقصود إزالة المنكر، وحمل السلطان بالانبساط عليه على فعل المنكر أكثر من فعل المنكر الذي قصد إزالته. قال الإمام أحمد رحمه الله: لا يُتعرض للسلطان فإن سيفه مسلول وعصاه) (الآداب الشرعية لابن مفلح المقدسي).

## هـ) كلمة الحق عند السلطان

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أفضلُ الجهاد كلمة عدلٍ عند سلطان جائرٍ». (رواه أبو داود (٤٣٤٤) وصححه الألباني).

وكلمة الباطل عند سلطان جائر، هذه - والعياذ بالله - ضد الجهاد.

وكلمة الباطل عند سلطان جائر، تكون بأن ينظر المتكلم ماذا يريد السلطان فيتكلم به عنده ويزينه له.

وقول كلمة الحق عند سلطان جائر من أعظم الجهاد وقال: "عند سلطان جائر" لأن السلطان العادل، كلمة الحق عنده لا تضر قائلها؛ لأنه يقبل، أما الجائر فقد ينتقم من صاحبها ويؤذيه.

فالآن عندنا أربع أحوال:

١- كلمة حق عند سلطان عادل، وهذه سهلة.

٢- كلمة باطل عند سلطان عادل، وهذه خطيرة؛ لأنك قد تفتن السلطان العادل بكلمتك، بما تزينه له من الزخارف.

٣- كلمة حق عند سلطان جائر، وهذه أفضل الجهاد.

٤- كلمة باطل عند سلطان جائر، وهذه أقبح ما يكون.

فهذه أقسام أربعة، لكن أفضلها كلمة الحق عند السلطان الجائر.

نسأل الله أن يجعلنا ممن يقول الحق ظاهراً وباطناً على نفسه وعلى

غيره. (شرح رياض الصالحين لابن عثيمين).

## ٦) النهي عن مبايعة الإمام للدنيا والأمر بمبايعته لخدمة الكتاب والسنة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ورجل بايع إماما لا يبايعه إلا لدنياه إن أعطاه ما يريد وفي له وإلا لم يف له ورجل يبايع رجلا بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطي بها كذا وكذا فصدقه فأخذها ولم يعط بها». (البخاري ٧٢١٢) (مسلم ١٠٨).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:

((في الحديث وعيد شديد في نكث البيعة، والخروج على الإمام لما في ذلك من تفرق الكلمة، ولما في الوفاء من تحصين الفروج والأموال وحقن الدماء، والأصل في مبايعة الإمام أن يبايعه على أن يعمل بالحق وقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فمن جعل مبايعته لمال يعطاه دون ملاحظة المقصود في الأصل فقد خسر خسرانا مبينا ودخل في الوعيد المذكور وحق به إن لم يتجاوز الله عنه، وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد وصاحبه آثم والله الموفق)).

## ٧) الطاعة في المعروف

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «بعث النبي ﷺ سرية، وأمر عليها رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: عزمت عليكم لما جمعتهم خطباً وأوقدتهم ناراً ثم دخلتم فيها، فجمعوا خطباً وأوقدوا ناراً، فلما هموا بالدخول فقام ينظر بعضهم إلى بعض، فقال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فراراً من النار أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبي ﷺ فقال: لو دخلوها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف». (البخاري ٧١٤٥) (مسلم ١٨٤٠).

قال الخطابي في معالم السنن: ((قلت هذه القصة وما ذكر فيها من شأن النار والوقوع فيها يدل على أن المراد به طاعة الولاة وأنها لا تجب إلا في المعروف كالخروج في البعث إذا أمر به الولاة والنفوذ لهم في الأمور التي هي طاعات ومعاون للمسلمين ومصالح لهم فأما ما كان فيها معصية كقتل النفس المحرمة وما أشبهه فلا طاعة لهم في ذلك.

وقد يفسر قوله لا طاعة في معصية الله تفسيراً آخر وهو أن الطاعة لا تسلم لصاحبها ولا تخلص إذا كانت مشوبة بالمعصية، وإنما تصح الطاعات مع اجتناب المعاصي)).



## ٨) السمع والطاعة للإمام الظالم

### وإن ضرب الظهر وأخذ المال

عن حذيفة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله: إنا كنا بِشَرِّ فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير من شر؟ قال: نعم، قلت: وهل وراء هذا الشر خير؟ قال: نعم، قلت: فهل وراء هذا الخير شر؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيكم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع وإن ضُربَ ظهرُك وأُخذَ مالك فاسمع وأطع. (البخاري ٣٦٠٦) (مسلم ١٨٤٧).

في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم والفقهاء مجتمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، ألا ترى قوله ﷺ لأصحابه: «سترون بعدي أثرًا وأمورًا تنكرونها». فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور، وذكر على بن معبد، عن علي بن أبي طالب أنه قال: لا بد من إمامة برة أو فاجرة قيل له: البرة لا بد منها، فما بال الفاجرة؟ قال: تقام بها

الحدود، وتأمين بها السبل، ويقسم بها الفئ، ويجاهد بها العدو ألا ترى قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية». وفي حديث عبادة: «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة» إلى قوله: «وإذا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً». فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحرم، إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه، وقد تقدم في كتاب الجهاد، وكتاب الأحكام هذا. (شرح صحيح البخاري لابن بطال).

وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ الزَّمَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ يَعْنِي وَلَوْ (جَارَ). (فتح الباري لابن حجر).

## ٩) متابعة الأمير وتقليل المضسدة

### وإن أخر وقت الصلاة وعدم الخروج عليه

عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أُمَرَاءَ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ ، فَقَالَ :  
«صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً» (مسلم ٦٤٨) .

قال البغوي في شرح السنة :

((وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ عَلَى السُّلْطَانِ لَا يَجُوزُ ، مَا  
دَامَ يُقِيمُ الصَّلَاةَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَخَّصْ فِي ذَلِكَ مَعَ تَأْخِيرِهِمُ الصَّلَاةَ عَنِ الْوَقْتِ ،  
وَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى مَنْ يُصَلِّيْهَا لَوَقْتِهَا؟!)).

## (١٠) النهي عن إهانة سلطان الله في الأرض

عن زياد بن كسيب العدوي قال: (( كنت مع أبي بكرة رضي الله عنه تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكرة: اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله)). (الترمذي ٢٢٢٤) (السلسلة الصحيحة ٢٢٩٧).

((مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ) أَيُّ مَنْ أَهَانَ مَنْ أَعَزَّهُ اللَّهُ وَالْبَسَهُ خِلْعَةَ السُّلْطَانَةِ أَهَانَهُ اللَّهُ.

وَفِي الْأَرْضِ مُتَعَلِّقٌ بِسُلْطَانِ اللَّهِ تَعَلُّقُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وَالْإِضَافَةُ فِي سُلْطَانِ اللَّهِ إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ كَبِيَّتِ اللَّهُ وَنَاقَةَ اللَّهِ)). (تحفة الأحمدي للمباركفوري).

## ١١) إكرام ذي السلطان المقسط

وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ». (أبو داود ٤٨٤٣) حسنه الألباني .

((وَحَاصِلُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْ طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ مَذْمُومٌ وَالْمَحْمُودُ هُوَ الْوَسْطُ الْعَدْلُ الْمُطَابِقُ لِحَالِهِ ﷺ فِي جَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ كَذَا فِي الْمِرْقَاةِ شَرْحُ الْمَشْكَاةِ (وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيْ الْعَادِلِ)).  
(عون المعبود شرح سنن أبي داود).

## (١٢) فضل الإمام العادل يوم القيامة

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال، فقال إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه». (البخاري ٦٦٠) (مسلم ١٠٣١).

((وَالْمُرَادُ بِهِ صَاحِبُ الْوِلَايَةِ الْعُظْمَى وَيَلْتَحِقُ بِهِ كُلُّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَعَدَلَ فِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ أَنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَكَّلُوا وَأَحْسَنُ مَا فُسرَ بِهِ الْعَادِلُ أَنَّهُ الَّذِي يَتَّبِعُ أَمْرَ اللَّهِ بِوَضْعِ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَفَرِيطٍ وَقَدَّمَ فِي الذِّكْرِ لِعُمُومِ النِّفَعِ بِهِ)). (فتح الباري لابن حجر).

((وأول هذه السبعة: الإمام العادل: وَهُوَ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنْ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ عَلَى مَنْبَرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ -عز وجل-، وذلك جزاء لمخالفته الهوى، وصبره عَنْ تَنْفِيزِ مَا تَدْعُوهُ إِلَيْهِ شَهَوَاتِهِ وَطَمَعِهِ وَغَضَبِهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى بُلُوغِ غَرَضِهِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ الْعَادِلَ دَعَتْهُ الدُّنْيَا كُلُّهَا إِلَى نَفْسِهَا، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ وَهَذَا أَنْفَعُ الْخَلْقِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَحَ صَلَحَتِ الرِّعْيَةُ كُلُّهَا.

وقد روي أَنَّهُ ظَلَّ اللهُ فِي الأَرْضِ؛ لأنَّ الخلق كلهم يستظلون بظله، فإذا عدل فيهم أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ)). (فتح الباري لابن رجب).

والجزاء من جنس العمل فمن كان يظل الناس والرعية بعدله وإنصافه في الحياة الدنيا يكون له أَن يستظل في ظل عرش الله يوم القيامة وبمفهوم المخالفة من كان ظله للرعية ظلماً! كان يوم القيامة ظلماً ظلاماً له وليس له أَن يستظل نسأل الله العافية!!

### (١٣) مسؤولية الراعي عن رعيته

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا كُتُّكُمْ رَاعٍ وَكُتُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ أَلَا فَكُتُّكُمْ رَاعٍ وَكُتُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». (رواه البخاري: ٥٢٠٠) (مسلم: ١٨٢٩).

((مَعْنَى الرَّاعِي هَهُنَا: الْحَافِظُ الْمُؤْتَمَنُ عَلَى مَا يَلِيهِ، أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّصِيحَةِ فِيمَا يُلُونَهُ، وَحَذَّرَهُمُ الْخِيَانَةَ فِيهِ بِإِخْبَارِهِ أَنَّهُمْ مَسْئُولُونَ عَنْهُ.

فَالرَّعَايَةُ: حِفْظُ الشَّيْءِ وَحُسْنُ التَّعَهُدِ.

فَقَدْ اسْتَوَى هَؤُلَاءِ فِي الْأَسْمِ، وَلَكِنَّ مَعَانِيَهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، فَرِعَايَةُ الْإِمَامِ وَلَايَةُ أُمُورِ الرِّعَايَةِ، وَالْحِيَاظَةُ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ فِيهِمْ)). ((شرح السنة للبخاري)).



## (١٤) أداء الحق للحاكم الظالم

حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ» (البخاري ٧٠٥٢).

((قَوْلُهُ أَدُّوا إِلَيْهِمْ أَيُّ إِلَى الْأُمَرَاءِ حَقَّهُمْ أَيُّ الَّذِي وَجِبَ لَهُمُ الْمُطَابَقَةُ بِهِ وَقَبْضُهُ سَوَاءٌ كَانَ يَخْتَصُّ بِهِمْ أَوْ يَعْزَمُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ أَيُّ بِذُلِّ الْمَالِ الْوَاجِبِ فِي الزَّكَاةِ وَالنَّفْسِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ عِنْدَ التَّعْيِينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ أَيُّ بِأَنْ يُلْهِمَهُمْ إِنْصَافَكُمْ أَوْ يُبَدِّلَكُمْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَهَذَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ فِي الْمَخَاطِبِينَ)) (فتح الباري لابن حجر).

((هَذَا مِنْ مُعْجَزَاتِ النَّبَوَّةِ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْإِخْبَارُ مُتَكَرِّرًا وَوُجِدَ مُخْبَرُهُ مُتَكَرِّرًا وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى ظَالِمًا عَسُوفًا فَيُعْطَى حَقُّهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِ وَلَا يُخْلَعُ بَلْ يُتَضَرَّعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كَشْفِ أَذَاهُ وَدَفْعِ شَرِّهِ وَإِصْلَاحِهِ وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا ذِكْرُ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْأَثَرَةِ وَتَفْسِيرِهَا وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا اسْتِثْنَاءُ الْأُمَرَاءِ بِأَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)). (شرح صحيح مسلم للنووي).

## ١٥) النهي عن منابذة الأئمة بالسيف

### ورفع السلاح عليهم ومنع الانقلابات عليهم

عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم، وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة». (أخرجه مسلم: ١٨٥٥).

((هؤلاء الأئمة الذين هم ولاة أمورنا، ينقسمون إلى قسمين: قسم نحبههم ويحبوننا، فتجدنا ناصحين لهم وهم ناصحون لنا، ولذلك نحبههم، لأنهم يقومون بما أوجب الله عليهم من النصيحة لمن ولاهم الله عليه، ومعلوم أن من قام بواجب النصيحة فإن الله تعالى يحبه، ثم يحبه أهل الأرض.

فهؤلاء الأئمة الذين قاموا بما يجب عليهم محبوبون لدى رعيتهم. وقوله: «ويصلون عليكم، وتصلون عليهم» الصلاة هنا بمعنى الدعاء، يعني تدعون لهم ويدعون لكم، تدعون لهم بأن الله يهديهم ويصلح بطانتهم، ويوفقهم للعدل إلى غير ذلك من الدعاء الذي يدعى به للسلطان، وهم يدعون لكم: اللهم أصلح رعيتنا، اللهم اجعلهم قائمين بأمرك، وما أشبه ذلك.

أما شرار الأئمة: فهم «الذين تبغضونهم ويبغضونكم» تكرهونهم؛ لأنهم لم يقوموا بما يجب عليهم من النصيحة للرعية، وإعطاء الحقوق إلى أهلها، وإذا فعلوا ذلك فإن الناس يبغضونهم، فتحصل البغضاء من هؤلاء وهؤلاء تحصل البغضاء من الرعية للرعاة؛ لأنهم لم يقوموا بواجبهم، ثم تحصل البغضاء من الرعاة للرعية لأن الرعية إذا أبغضت الوالي؛ تمردت عليه وكرهته، ولم تطع أوامره ولم تتجنب ما نهى عنه، وحينئذ «تلعنونهم ويلعنونكم» والعياذ بالله؛ يعني يسبونكم وتسبونهم، أو يدعون عليكم باللعنة وتدعون عليهم باللعنة.

إذاً الأئمة ينقسمون إلى قسمين: قسم وفقوا وقاموا بما يجب عليهم فأحبهم الناس وأحبوا الناس، وصار كل واحد منهم يدعو للآخر وقسم آخر بالعكس شرار الأئمة، يبغضون الناس والناس يبغضونهم، ويسبون الناس والناس يسبونهم. (شرح رياض الصالحين لابن عثيمين).

وقال في موضع آخر في شرحه:

((وهذا الذي دلّ عليه هذا الحديث وما أقره المؤلف رحمه الله هو مذهب أهل السنة والجماعة، مذهب السلف الصالح السمع والطاعة للأمراء وعدم عصيانهم فيما تجب طاعتهم فيه، وعدم إثارة الضغائن عليهم، وعدم إثارة الأحقاد عليهم، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة.

حتى أن الإمام أحمد رحمه الله يضربه السلطان، يضربه ويجره بالبغال، يُضرب بالسياط حتى يغمى عليه في الأسواق، وهو إمام أهل السنة رحمه الله ورضي عنه، ومع ذلك يدعو للسلطان ويسميه أمير المؤمنين، حتى إنهم

منعوه ذات يوم، قالوا له لا تحدث الناس، فسمع وأطاع ولم يحدث الناس  
جهرًا، بدأ يخرج يمينًا وشمالًا ثم يأتيه أصحابه يحدثهم بالحديث  
كل هذا من أجل ألا ينافذ السلطان، لأنه سبق لنا أنهم قالوا: يا رسول  
الله أفلا ننايذهم؟ لما قال: «خير أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وشر  
أئمتكم الذي تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم». قالوا: أفلا  
ننايذهم قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة» مرتين فما داموا يصلون فإننا لا  
ننايذهم، بل نسمع ونطيع ونقوم بالحق الذي علينا وهم عليهم ما حُمّلوا.  
وفي آخر الأحاديث قال النبي ﷺ: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه  
فليصبر» ليصبر وليتحمل ولا ينافذه ولا يتكلم «فإن من خرج عن الجماعة  
مات ميتة جاهلية» يعني ليس ميتة الإسلام والعياذ بالله.

وهذا يحتمل معنيين:

الأول: يحتمل أنه يموت ميتة جاهلية بمعنى أنه يزاغ قلبه والعياذ بالله،  
حتى تكون هذه المعصية سبباً لردته.

الثاني: ويحتمل المعنى الآخر أنه يموت ميتة جاهلية؛ لأن أهل الجاهلية  
ليس لهم إمام وليس لهم أمير بل لهم رؤساء وزعماء لكن ليس  
لهم ولاية كولاية الإسلام، فيكون هذا مات ميتة جاهلية.

والحاصل أن الواجب أن نسمع ونطيع لولاة الأمر إلا في حال واحدة  
فإننا لا نطيعهم؛ إذا أمرونا بمعصية الخالق فإننا لا نطيعهم... لو قالوا لا

تقيموا الصلاة جماعة، قلنا لا سمع ولا طاعة. لو قالوا: لا تصوموا رمضان، قلنا: لا سمع ولا طاعة، كل معصية لا نطيعهم فيها مهما كان أما إذا أمروا بشيء ليس معصية وجب علينا أن نطيع.

ثانياً: لا يجوز لنا أن ننابذ ولاية الأمور.

ثالثاً: لا يجوز لنا أن نتكلم بين العامة فيما يثير الضغائن على ولاية الأمور، وفيما يسبب البغضاء لهم؛ لأن في هذا مفسدة كبيرة. قد يترأى للإنسان أن هذه غيرة، وأن هذا صدع بالحق والصدع بالحق لا يكون من وراء حجاب، الصدع بالحق أن يكون ولي الأمر أمامك وتقول له: أنت فعلت كذا وهذا لا يجوز، تركت هذا، وهذا واجب.

أما أن تتحدث من وراء حجاب في سب ولي الأمر والتشهير به، فهذا ليس من الصدع بالحق بل هذا من الفساد، هذا مما يوجب إيغار الصدور وكراهة ولاية الأمور والتمرد عليهم، وربما يفضي إلى ما هو أكبر إلى الخروج عليهم ونبد بيعتهم والعياذ بالله.

وكل هذه أمور يجب أن نتفطن لها، ويجب أن نسير فيها على ما سار عليه أهل السنة والجماعة، من أراد أن يعرف ذلك فليقرأ كتب السنة المؤلفة في هذا يجد كيف يعظم أئمة أهل العلم من هذه الأمة، كيف يعظمون ولاية الأمور، وكيف يقومون بما أمر به الرسول عليه الصلاة والسلام من ترك المنابذة، ومن السمع والطاعة في غير المعصية.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في آخر كتاب العقيدة الواسطية- وهي عقيدة مختصرة ولكن حجمها كبير جداً في المعنى- ذكر أن من هدي أهل السنة والجماعة وطريقتهم، أنهم يدينون بالولاء لولاة الأمور، وأنهم يرون إقامة الحج والجهاد والأعياد والجمع مع الأمراء، أبراراً كانوا أو فجاراً، حتى لو كان ولي الأمر فاجراً فإن أهل السنة والجماعة يرون إقامة الجهاد معه وإقامة الحج وإقامة الجمع وإقامة الأعياد.

إلا إذا رأينا كفراً بواحاً صريحاً عندنا فيه من الله برهاناً والعياذ بالله فهنا يجب علينا ما استطعنا أن نزيل هذا الحاكم، وأن نستبدله بخير منه، أما مجرد المعاصي والاستثثار وغيرها؛ فإن أهل السنة والجماعة يرون أن ولي الأمر له الولاية حتى مع هذه الأمور كلها، وأن له السمع والطاعة، وأنه لا تجوز منابذته ولا إيغار الصدور عليه، ولا غير ذلك مما يكون فساداً أعظم وأعظم.

والشر ليس يُدفع بالشر ادفع بالشر الخير، أما أن تدفع الشر بشر، فإن كان مثله فلا فائدة، وإن كان أشر منه كما هو الغالب في مثل هذه الأمور، فإن ذلك مفسدة كبيرة نسأل الله أن يهدي ولأهله أمورنا وأن يهدي رعيتنا لما يلزمها، وأن يوفق كلاً منهم لقيام بما يجب عليه)). (شرح رياض الصالحين لابن عثيمين).

## ١٦) ولي الأمر ستر وحماية للرعية

### والجهاد الشرعي مع ولي الأمر وبإذنه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ». (مسلم ١٨٤١).

((قَوْلُهُ: «الْإِمَامُ جُنَّةٌ»، قِيلَ: أَرَادَ فِي الْقِتَالِ يَتَّقَى بِهِ الْقَوْمَ كَمَا يَتَّقَى الْمُتَتَرِّسُ بِالتُّرْسِ، قِيلَ: لِأَنَّهُ يَبْقَى الْقَوْمَ مِمَّا يُؤَدِّبُهُمْ إِلَى النَّارِ، كَمَا يَبْقَى التُّرْسُ صَاحِبَهُ مِنْ وَقَعِ السَّلَاحِ)) (شرح السنة للبغوي).

((قُلْتُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يَعْقِدُ الْعَهْدَ وَالْهَدَنَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّرْكِ فَإِذَا رَأَى ذَلِكَ صَلاَحاً وَهَادَنَهُمْ فَقَدْ وَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجِيزُوا أَمَانَهُ وَأَنْ لَا يَعْضُوا لِمَنْ عَقَدَ لَهُمْ فِي نَفْسِ أَوْمَالِ، وَمَعْنَى الْجَنَةِ الْعَصْمَةُ وَالْوَقَايَةُ وَلَيْسَ لغيرِ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ الْأُمَّةَ بِأَسْرِهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَمَاناً، وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْأَفْرَادِ وَالْآحَادِ أَوْ فِي أَهْلِ حَصْنٍ أَوْ قَلْعَةٍ وَنَحْوِهَا. فَأَمَّا أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي جِيلٍ وَأُمَّةٍ مِنْهُمْ فَلَا يَجُوزُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِيمَا مَضَى.)) (معالم السنن للخطابي).

((قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِمَامُ جُنَّةٌ» أَي: كَالسُّتْرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَدُوَّ مِنْ أَذَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَمْنَعُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَحْمِي بِيضَةَ الْإِسْلَامِ، وَيَتَّقِيهِ النَّاسُ وَيَخَافُونَ سَطْوَتَهُ، وَمَعْنَى «يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ» أَي: يُقَاتَلُ مَعَهُ الْكُفَّارُ

والبغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقا، والتاء في (يتقى)  
مبدلة من الواو لأن أصلها من الوقاية)). (شرح صحيح مسلم للنووي).  
((إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ بِضَمِّ الْجِيمِ أَيْ سِتْرَةٌ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَدُوَّ مِنْ أَذَى  
الْمُسْلِمِينَ وَيَكْفُ أَذَى بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَالْمُرَادُ بِالْإِمَامِ كُلُّ قَائِمٍ بِأُمُورِ  
النَّاسِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ شَرْحِهِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ)). (فتح الباري لابن  
حجر).



## ١٧) النهي عن طلب الإمارة

عن عبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «يا عبدالرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإن أُعطيَتْها عن مسألة وكُلتَ إليها، وإن أُعطيَتْها عن غير مسألة أُعنتَ عليها...». (البخاري ٧١٤٧) (مسلم ١٦٥٢).

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرزعة وبُئِست الفاطمة». (أخرجه البخاري).

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين: أُمّرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: «إنا لا نولي هذا من سألَه ولا من حرص عليه» (متفق عليه).

((وفي هذا الحديث فوائد منها كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والحسبة وغيرها ومنها بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل فينبغي أن لا يولى ولهذا قال ﷺ «لا نولي عملنا من طلبه أو حرص عليه»)). (شرح صحيح مسلم للنووي).

((وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ طَلَبَ الْإِمَارَةَ فَأُعْطِيَهَا تَرَكْتَ إِعَانَتَهُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ حِرْصِهِ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ طَلَبَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ مَكْرُوهٌ فَيَدْخُلُ فِي الْإِمَارَةِ الْقَضَاءُ وَالْحِسْبَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَأَنَّ مَنْ حَرَصَ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعَانَ وَيُعَارِضُهُ فِي الظَّاهِرِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَذْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَذْلُهُ

فَلَهُ النَّارُ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يُعَانُ بِسَبَبِ طَلَبِهِ أَنْ لَا  
يَحْصُلَ مِنْهُ الْعَدْلُ إِذَا وَلِيَ أَوْ يُحْمَلُ الطَّلَبُ هُنَا عَلَى الْقَصْدِ وَهُنَاكَ عَلَى  
التَّوَلِّيَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى إِنَّا لَا نُؤَلِّي مَنْ حَرَصَ وَلِذَلِكَ عَبَّرَ  
فِي مُقَابِلِهِ بِالْإِعَانَةِ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ عَلَى عَمَلِهِ لَا يَكُونُ فِيهِ  
كَفَايَةٌ لِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَابَ سُؤَالُهُ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ وِلَايَةٍ لَا  
تَخْلُو مِنَ الْمَشَقَّةِ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ إِعَانَةٌ تَوَرَّطَ فِيهَا دَخَلَ فِيهِ وَخَسِرَ  
دُنْيَاهُ وَعُقْبَاهُ فَمَنْ كَانَ ذَا عَقْلٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلطَّلَبِ أَضَلًّا بَلْ إِذَا كَانَ كَافِيًّا  
وَأُعْطِيَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَقَدْ وَعَدَهُ الصَّادِقُ بِالْإِعَانَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ  
مِنَ الْفَضْلِ)) (فتح الباري لابن حجر).

## ١٨) أجرة الحاكم في حكمه بين الرعية

### وأنه معرض للخطأ

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (البخاري ٧٣٥٢) (مسلم ١٧١٦).

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» قَالَ الْعُلَمَاءُ أَجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي حَاكِمٍ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْحُكْمِ فَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ أَجْرٌ بِاجْتِهَادِهِ وَأَجْرٌ بِإِصَابَتِهِ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ بِاجْتِهَادِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ إِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ قَالُوا فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْحُكْمِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْحُكْمُ فَإِنْ حَكَمَ فَلَا أَجْرَ لَهُ بَلْ هُوَ آثِمٌ وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ سَوَاءٌ وَافَقَ الْحَقَّ أَمْ لَا لِأَنِّ إِصَابَتَهُ اتِّفَاقِيَّةٌ لَيْسَتْ صَادِرَةً عَنْ أَصْلِ شَرْعِيٍّ فَهُوَ عَاصٍ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ سَوَاءٌ وَافَقَ الصَّوَابَ أَمْ لَا وَهِيَ مَرْدُودَةٌ كُلُّهَا وَلَا يُعْذَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي السَّنَنِ الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ قَضَى عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ أَمْ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ وَهُوَ مَنْ وَافَقَ الْحُكْمَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْآخَرُ مُخْطِئٌ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِعُذْرِهِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ وَقَدْ اخْتَجَّتِ الطَّائِفَتَانِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا الْأَوَّلُونَ الْقَائِلُونَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فَقَالُوا قَدْ جُعِلَ لِلْمُجْتَهِدِ أَجْرٌ  
فَلَوْلَا إِصَابَتُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ .

وَأَمَّا الْآخَرُونَ فَقَالُوا سَمَاءُهُ مُخْطِئًا وَلَوْ كَانَ مُصِيبًا لَمْ يُسَمَّهِ مُخْطِئًا  
وَأَمَّا الْأَجْرُ فَإِنَّهُ حَصَلَ لَهُ عَلَى تَعَبِهِ فِي الْاجْتِهَادِ قَالَ الْأَوَّلُونَ إِنَّمَا سَمَاءُهُ  
مُخْطِئًا لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَخْطَأَ النَّصَّ أَوْ اجْتَهِدَ فِيَمَا لَا يَسُوعُ فِيهِ  
الْاجْتِهَادُ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي  
الْفُرُوعِ فَأَمَّا أَصُولُ التَّوْحِيدِ فَالْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ وَلَمْ  
يُخَالَفْ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَبْتَرِيُّ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ فَصَوَّبَا الْمُجْتَهِدِينَ  
فِي ذَلِكَ أَيْضًا قَالَ الْعُلَمَاءُ الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا أَرَادَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ  
الْكُفَّارِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ )) (شرح مسلم للنووي).

## ١٩) بيان حال الحكام والقضاة في حكمهم بين الناس

عن ابن بريدة، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ. وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». (أبو داود ٣٥٧٣) صححه الألباني.

(فَجَارَ فِي الْحُكْمِ) أَي مَالَ عَنِ الْحَقِّ وَظَلَمَ عَالِمًا بِهِ مُتَعَمِّدًا لَهُ.

(عَلَى جَهْلٍ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ قَضَى أَي قَضَى لِلنَّاسِ جَاهِلًا وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ مِنَ الْقُضَاةِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِهِ، وَالْعُمْدَةُ الْعَمَلُ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ فَهُوَ وَمَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ سَوَاءٌ فِي النَّارِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ الْحَقَّ فَإِنَّهُ فِي النَّارِ لِأَنَّهُ أَطْلَقَهُ وَقَالَ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ وَافَقَ الْحَقَّ وَهُوَ جَاهِلٌ فِي قَضَائِهِ أَنَّهُ قَضَى عَلَى جَهْلٍ وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْحُكْمِ بِجَهْلٍ أَوْ بِخِلَافِ الْحَقِّ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرْبِينِيُّ وَالْقَاضِي الَّذِي يَنْفُذُ حُكْمَهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ لَا اعْتِبَارَ بِحُكْمِهِمَا (انتهى)). (عون المعبود شرح سنن أبي داود).

## (٢٠) لا بد أن يكون ولي الأمر ذكراً

عن أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما بلغه أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة». (البخاري ٤٤٢٥).

((قَالَ الْإِمَامُ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِمَامًا وَلَا قَاضِيًا، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ لِإِقَامَةِ أَمْرِ الْجِهَادِ، وَالْقِيَامِ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْقَاضِيَ يَحْتَاجُ إِلَى الْبُرُوزِ لِفَضْلِ الْخُصُومَاتِ، وَالْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلْبُرُوزِ، وَتَعْجُزُ لِضَعْفِهَا عِنْدَ الْقِيَامِ بِأَكْثَرِ الْأُمُورِ، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةٌ، وَالْإِمَامَةُ وَالْقَضَاءُ مِنْ كَمَالِ الْوَلَايَاتِ، فَلَا يَصْلُحُ لَهَا إِلَّا الْكَامِلُ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا يَصْلُحُ لَهَا الْأَعْمَى، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْخُصُومِ.))  
(شرح السنة للبخاري).

## ٢١) بيان أصل الخوارج

وأن الخروج على الحاكم يكون بالكلمة

### وبيان وجوب قتال الخوارج

((عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا آتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ اَعْدِلْ ؟! قَدْ خَبِتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ اَعْدِلُ»، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: «دَعُهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَظْمَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَذَرْدَرُ (أي تضطرب) وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ».

(البخاري ٣٦١٠) (مسلم ١٠٦٤).

وفي مسلم عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ. يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ. فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ. فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ، عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

((هذا تصريح بوجوب قتال الخوارج والبغاة وهو إجماع العلماء. قال

القاضي: أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغي

متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد إنذارهم والاعتذار إليهم، قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ حَتَّى تَفْجَأَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: ٩). لكن لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ولا يقتل أسيرهم ولا تباح أموالهم، وما لم يخرجوا عن الطاعة وينتصبوا للحرب لا يقاتلون بل يوعظون ويستتابون من بدعتهم وباطلهم، وهذا كله ما لم يكفروا ببدعتهم، فإن كانت بدعة مما يكفرون به جرت عليهم أحكام المرتدين. وأما البغاة الذين لا يكفرون فيرثون ويورثون ودمهم في حال القتال هدر، وكذا أموالهم التي تتلف في القتال، والأصح أنهم لا يضمنون أيضاً ما أتلّفوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال، وما أتلّفوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه، ولا يحل الانتفاع بشيء من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عندنا وعند الجمهور وجوزه أبو حنيفة والله أعلم)) (شرح مسلم للنووي).

((وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقِتَالِ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى الدِّينِ الْفَاسِدِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، كَالْخَوَارِجِ وَأَمَرَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ وَنَهَى عَنْ قِتَالِهِمْ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ)). (مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤/٢٦٩)).



قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -

في سؤال وجه له في لقاء الباب المفتوح

السؤال :

قول النبي ﷺ في الخوارج : «تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وصيامكم إلى صيامهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» كيف عرفنا أن هذا الحديث في الخوارج خصوصاً مع أنهم لم يكونوا في عهد النبي عليه الصلاة والسلام ولا في عهد أبي بكر كيف يقال : إنه في الخوارج بالذات ؟

الجواب :

يجب أن تعلم بارك الله فيك أن النبي ﷺ أطلعه الله تعالى على علم الغيب في كثير من الأشياء، وهذه من آياته، حيث أخبر أنهم سيخرجون وأنهم يصلون ويقرؤون القرآن، وأن الواحد من الصحابة يحقر صلاته وقراءته عند قراءتهم وصلاتهم، وقال : إنهم يقرؤون القرآن ويجيدونه لكن لا يتجاوز حناجرهم والعياذ بالله، يعني فقط باللفظ لكن لا يصل إلى القلوب، ولهذا قال : «يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية» السهم إذا ضرب الرمية كالرصاصة ضربت الطير مرقت وخرجت، فهم هكذا وصفهم النبي عليه الصلاة والسلام، وأولهم كان في عهد الرسول ﷺ حينما قسم النبي ﷺ الغنيمة فقال له رجل : اعدل يا محمد، أو قال : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله -نعوذ بالله- وهذا خروج بالقول؛ لأن الخروج نوعان : خروج بالقول، وخروج بالسيف والقتال، والأول مقدمة للثاني؛

لأن الذين يخرجون بالسيف لا يخرجون هكذا فقط يحملون السلاح  
ويمشون، لا بد أن يقدموا مقدمات وهي أن يملؤوا قلوب الشعوب بغضاً  
وعداً لولا أنهم وحينئذٍ يتهيأ الأمر للخروج)).

## ٢٢) الشورى

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ

﴾ (الشورى). ﴿٣٨﴾

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من تقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشاره أخوه المسلم فأشار عليه بغير رشد فقد خانته، ومن أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه». (صحيح الأدب المفرد ٢٥٩).

((لَا غِنَى لَوْلِي الْأَمْرِ عَنِ الْمَشَاوَرَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهَا نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ

تَعَالَى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ مَشَاوَرَةً

لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِهَا نَبِيَّهُ لِتَلْأَيِّفَ قُلُوبَ

أَصْحَابِهِ، وَلِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَلِيَسْتَخْرِجَ بِهَا مِنْهُمْ الرَّأْيَ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ

وَحْيٌ: مِنْ أَمْرِ الْحُرُوبِ، وَالْأُمُورِ الْجُزْئِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَغَيْرُهُ ﷺ أَوْلَى

بِالْمَشُورَةِ)) (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية).

## (٢٣) الحث على اتخاذ البطانة الصالحة

### والتحذير من البطانة السيئة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى». (رواه البخاري ٧١٩٨).

ومما جاء عن النبي ﷺ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صَدِّقٍ، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكِّرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعِنِّهِ». (أبو داود ٢٩٣٢).

((والمعصوم من عصمه الله وهذا شيء مشاهد تجد الأمراء بعضهم يكون صالحا في نفسه حريصا على الخير لكن يقيض الله له قرناء سوء والعياذ بالله فيصدونه عما يريد من الخير ويزينون له السوء ويبغضونه لعباد الله وتجد بعض الأمراء يكون في نفسه غير الصالح لكن عنده بطانة خير تدله على الخير وتحثه عليه وتدله على ما يوجب المحبة بينه وبين رعيته حتى يستقيم وتصلح حاله والمعصوم من عصمه الله إذا كان هذا في الأمراء ففتش نفسك أنت فأنت بنفسك إذا رأيت من أصحابك أنهم يدلونك على الخير ويعينونك عليه وإذا نسيت ذكرك وإذا جهلت علموك فاستمسك بحجزهم وعض عليهم بالنواجذ)). (شرح رياض الصالحين لابن عثيمين).

((فللسلطان بطانتان: بطانة السوء، وبطانة الخير.

بطانة السوء: تنظر ماذا يريد السلطان، ثم تزينه له وتقول: هذا هو الحق، هذا هو الطيب، وأحسن وأفدت، ولو كان -والعياذ بالله- من أجور ما يكون، تفعل ذلك مDAHنة للسلطين وطلباً للدنيا.

أما بطانة الحق: فإنها تنظر ما يرضي الله تعالى ورسوله ﷺ، وتدل الحاكم عليه، هذه هي الباطنة الحسنة.)) (شرح رياض الصالحين لابن عثيمين).

## ٢٤) النهي عن غش الرعية

### وذكر الوعيد لمن فعل ذلك

عن معقل بن يسار رضي الله عنه: «ما من عبدٍ يسترعيه الله رعيّة، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيّته؛ إلا حَرَّمَ الله عليه الجنة». (البخاري ٧١٥١) (مسلم ١٤٢).

قال النووي: (معناه: بيّن في التحذير من غش المسلمين لِمَن قَلَّده الله تعالى شيئًا من أمرهم، واسترعاه عليهم، ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنياهم، فإذا خانَ فيما أوْثُنَ عليه فلم ينصح فيما قَلَّده، إمّا بتضييعه تعريفهم ما يلزمهم من دينهم، وأخذهم به، وإمّا بالقيام بما يتعيّن عليه، من حفظ شرائعهم، والذبّ عنها... وقد نبّه النبي ﷺ على أنّ ذلك من الكبائر الموبقة المبعدة من الجنة). (شرح صحيح مسلم).

وقال المناوي: (وأفاد التحذير من غش الرعية لمن قلد شيئًا من أمرهم؛ فإذا لم ينصح فيما قلد، أو أهمل فلم يقم بإقامة الحدود، واستخلاص الحقوق، وحماية البيضة، ومجاهدة العدو، وحفظ الشريعة، ورد المبتدعة والخوارج؛ فهو داخل في هذا الوعيد الشديد المفيد: لكون ذلك من أكبر الكبائر المبعدة عن الجنة، وأفاد بقوله يوم يموت، أنّ التوبة قبل حالة الموت مفيدة). (فيض القدير).

## (٢٥) النهي عن تكفير الحكام وأولياء الأمور

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «أيما رجل قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما». وزاد مسلم في رواية: «إن كان كما قال؛ وإلا رجعت عليه». وفي لفظ آخر عند مسلم: «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما». (البخاري ٦١٠٤) (مسلم ٦٠).

((هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا عَدَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُشْكِلَاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ الْمُسْلِمُ بِالْمَعَاصِي كَالْقَتْلِ وَالزَّنا وَكَذَا قَوْلُهُ لِأَخِيهِ كَافِرٌ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ بُطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَإِذَا عُرِفَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَوْجُهُ أَحَدُهَا أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ لِذَلِكَ وَهَذَا يُكْفَرُ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى بَاءَ بِهَا أَيِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَكَذَا حَارَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى رَجَعَتْ عَلَيْهِ أَيِ رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ فَبَاءَ وَحَارَ وَرَجَعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي مَعْنَاهُ رَجَعَتْ عَلَيْهِ نَقِصَتُهُ لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَتُهُ تَكْفِيرِهِ وَالثَّالِثُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَوَارِجِ الْمُكَفِّرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكْفَرُونَ كَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يُؤُولُ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِي كَمَا قَالُوا بَرِيدُ الْكُفْرِ وَيُخَافُ عَلَى الْمُكْثِرِ مِنْهَا أَنَّ يَكُونَ عَاقِبَةُ شُؤْمِهَا الْمَصِيرُ إِلَى الْكُفْرِ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِأَبِي عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُخَرَّجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَ كَمَا

قَالَ وَإِلَّا فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ وَفِي رِوَايَةٍ إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ مَعْنَاهُ فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ بَلِ التَّكْفِيرُ لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ كَافِرًا فَكَأَنَّهُ كَفَرَ نَفْسَهُ إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ لَا يُكْفَرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بُطْلَانَ دِينِ الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ )) (شرح صحيح مسلم للنووي).



## ٢٦) النهي عن الجهاد تحت راية عمية

### والخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضِبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ، فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ» (مسلم ١٨٤٨)

((ذكر ﷺ في هذا الحديث الأقسام الثلاثة التي يعقد لها الفقهاء باب

قتال أهل القبلة من البغاة والعداة وأهل العصبية.

فالقسم الأول الخارجون عن طاعة السلطان، فنهى عن نفس الخروج عن الطاعة والجماعة وبين أنه إن مات، ولا طاعة عليه مات ميتة جاهلية، فإن أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميرا عاما على ما هو معروف من سيرتهم.

ثم ذكر الذي يقاتل تعصبا لقومه، أو أهل بلده ونحو ذلك وسمى الراية عمية لأنه الأمر الأعمى الذي لا يدري وجهه فكذلك قتال العصبية يكون عن غير علم بجواز قتال هذا.

وجعل قتلة المقتول قتلة جاهلية سواء غضب بقلبه، أو دعا بلسانه، أو ضرب بيده وقد فسر ذلك فيما رواه مسلم أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل في أي شيء

قتل، ولا يدري المقتول على أي شيء قتل ف قيل : كيف يكون ذلك؟ قال :  
الهرج القاتل والمقتول في النار» .

والقسم الثالث: الخوارج على الأمة إما من العداة الذين غرضهم  
الأموال كقطاع الطريق ونحوهم، أو غرضهم الرياسة كمن يقتل أهل  
المصر الذين هم تحت حكم غيره مطلقا، وإن لم يكونوا مقاتلة، أو من  
الخارجين عن السنة الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقا كالحرورية  
الذين قتلهم علي عليه السلام .

ثم إنه عليه السلام سمى الميتة والقتلة ميتة جاهلية وقتلة جاهلية على وجه  
الذم لها والنهي عنها وإلا لم يكن قد زجر عن ذلك .

فعلم أنه كان قد قرر عند أصحابه أن ما أضيف إلى الجاهلية من ميتة،  
أو قتلة ونحو ذلك فهو مذموم منهي عنه وذلك يقتضي ذم كل ما كان من  
أمور الجاهلية وهو المطلوب.)) (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب  
الجحيم) (ابن تيمية) .

## ٢٧) ظلم السلطان بسبب المعاصي من الرعية

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُذَرِكُوهُنَّ، لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا، بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونَ وَالْأَوْجَاعُ، الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضُوا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمُؤَوَّةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنَعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا وَلَمْ يَنْقُصُوا عَهْدَ اللَّهِ، وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أُمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمُ بَيْنَهُمْ». (صحيح الترغيب والترهيب).

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ

اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ (الرعد).

((وتأمل حكمته تعالى في أن جعل ملوك العباد وأمرأهم وولاتهم من جنس أعمالهم بل كَانَ أَعْمَالُهُمْ ظَهَرَتْ فِي صُورِ وَلَاتِهِمْ وَمُلُوكِهِمْ فَإِنْ اسْتَقَامُوا اسْتَقَامَتْ مُلُوكُهُمْ وَإِنْ عَدَلُوا عَدَلَتْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ جَارُوا جَارَتْ مُلُوكُهُمْ وَولاتهم وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِمُ الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فولاتهم كَذَلِكَ وَإِنْ مَنْعُوا حُقُوقَ اللَّهِ لَدِيهِمْ وَبَخِلُوا بِهَا مَنْعَتْ مُلُوكُهُمْ وَولاتهم مَا لَهُمْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَقِّ وَنَحَلُوا بِهَا عَلَيْهِمْ وَإِنْ أَخَذُوا مِنْ يَسْتَضَعِفُونَهُ مَا لَا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي مَعَامِلَتِهِمْ أَخَذَتْ مِنْهُمْ الْمُلُوكُ مَا لَا يَسْتَحِقُّونَهُ وَضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَكُوسَ وَالْوِظَائِفَ

وَكَلَّمَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنَ الضَّعِيفِ يَسْتَخْرِجُهُ الْمُلُوكُ مِنْهُمْ بِالْقُوَّةِ فَعَمَالَهُمْ  
ظَهَرَتْ فِي صُورِ أَعْمَالِهِمْ وَلَيْسَ فِي الْحِكْمَةِ الإِلَهِيَّةِ أَنْ يُؤَلَى عَلَى الْأَشْرَارِ  
الْفَجَّارِ إِلَّا مَنْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِهِمْ وَلَمَّا كَانَ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ خِيَارَ الْقُرُونِ وَأَبْرَهَا  
كَانَتْ وَلَا تَهْمُ كَذَلِكَ فَلَمَّا شَابُوا شَابَتْ لَهُمُ الْوَلَاةُ فَحِكْمَةُ اللَّهِ تَأْتِي أَنْ يُؤَلَى  
عَلَيْنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِثْلُ مُعَاوِيَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَضْلًا عَنْ مِثْلِ  
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَاظِرًا عَلَى قَدَرِنَا وَوَلَاةٍ مِنْ قَبْلِنَا عَلَى قَدَرِهِمْ وَكُلِّ مَنْ  
الْأَمْرَيْنِ مُوجِبِ الْحِكْمَةِ وَمُقْتَضَاهَا وَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ إِذَا سَافَرَ بِفِكْرِهِ فِي هَذَا  
الْبَابِ رَأَى الْحِكْمَةَ الإِلَهِيَّةَ سَائِرَةً فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ. (مفتاح دار  
السعادة) (ابن القيم).

(٢٨) نهى السلطان عن زرع الريبة بين الناس وسوء الظن بهم

وعن جبير بن نفير عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الأمير إذا ابتغى الريبة في

الناس أفسدهم». (رواه أبو داود ٤٨٨٩) وصححه الشيخ الألباني

يقول المناوي في فيض القدير:

(إن الأمير إذا ابتغى الريبة. أي: طلب الريبة، أي: التهمة في الناس

بنية فضائحهم أفسدهم وما أمهلهم، وجاهرهم بسوء الظن فيها، فيؤديهم  
ذلك إلى ارتكاب ما ظنَّ بهم ورموا به ففسدوا، ومقصود الحديث حثُّ

الإمام على التغافل، وعدم تتبع العورات، فإنَّ بذلك يقوم النظام، ويحصل

الانتظام، والإنسان قلَّ ما يسلم من عيبه، فلو عاملهم بكلِّ ما قالوه أو فعلوه

اشتدت عليهم الأوجاع، واتسع المجال، بل يستر عيوبهم، ويتغافل،

ويصفح، ولا يتبع عوراتهم، ولا يتجسس عليهم).

## (٢٩) أمر الراعي في فتح بابه للرعية

### والنهي عن عدم سماعهم

قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ إِنَّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ، وَالْخَلَّةِ، وَالْمَسْكِنَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ، وَحَاجَّتِهِ، وَمَسْكِنَتِهِ». (السلسلة الصحيحة للإمام الألباني ٦٢٩)  
قَوْلُهُ: «وَمَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ» أَيُّ يَحْتَاجُ وَيَمْتَنِعُ مِنَ الْخُرُوجِ عِنْدَ احْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ وَالْخَلَّةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ.

فَالْحَاجَةُ وَالْخَلَّةُ وَالْمَسْكِنَةُ أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِلتَّأْكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ «إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَّتِهِ وَمَسْكِنَتِهِ» أَيُّ أَبْعَدَهُ وَمَنَعَهُ عَمَّا يَبْتَغِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَوِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَلَا يَحْدُ سَبِيلًا إِلَى حَاجَةٍ مِنْ حَاجَاتِهِ الصَّرُورِيَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي: الْمُرَادُ بِاخْتِجَابِ الْوَالِي أَنْ يَمْنَعَ أَرْبَابَ الْحَوَائِجِ وَالْمُهَمَّاتِ أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ فَيَعْرِضُوهَا لَهُ وَيَعْسِرَ عَلَيْهِمْ إِنِهَاؤَهَا وَاخْتِجَابُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يُجِيبَ دَعْوَتَهُ وَيُخَيِّبَ أَمَالَهُ. (تحفة الأحوذى).

## ٣٠) الأمر بمبايعة الإمام

### والنهي عن خلع يد الطاعة

عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» . (صحيح مسلم رقم ١٨٥١).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ أَيْ: أَيِّ طَاعَةٍ كَانَتْ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً، قَالَ الطَّبِيُّ: وَلَكَمَا كَانَ وَضْعُ الْيَدِ كِنَايَةً عَنِ الْعَهْدِ وَإِنْشَاءُ الْبَيْعَةِ لِحُجْرِي الْعَادَةِ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ حَالَ الْمُعَاهَدَةِ كُنِيَ عَنِ النَّقْضِ بِخَلْعِ الْيَدِ وَنَزْعِهَا يُرِيدُ مَنْ نَقَضَ وَخَلَعَ نَفْسَهُ عَنْ بَيْعَةِ الْإِمَامِ «لَقِيَ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ» أَيْ آثِمًا وَلَا عُذْرَ لَهُ «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ» أَيْ لِإِمَامٍ «مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً» ....) (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) .

(وقوله: «من خلع يداً من طاعة لقي الله ولا حجة له»: لأنه محجوج بفراق الجماعة وتفريق الألفة، ولا حجة له في فعل ما فعله ولا عذر ينفعه) (إكمال المعلم بفوائد مسلم) (القاضي عياض) .

قال الإمام الحسن بن علي البربهاري رحمه الله تعالى في كتاب ((شرح السنة)): ((من ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به، فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن ليس عليه إمام براً كان أو فاجراً... هكذا قال أحمد بن حنبل)) اهـ .

### (٣١) النهي عن سب السلطان وبغضه وغشه

قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم ولا تبغضوهم واتقوا الله واصبروا فإن الأمر قريب». (رواه ابن أبي عاصم وصححه الألباني).

قال المناوي في ((فيض القدير)):

((وكذا السلطان جعله الله معونة لخلقه فيصان منصبه عن السب والامتهان ليكون احترامه سببا لامتداد فيء الله ودوام معونة خلقه وقد حذر السلف من الدعاء عليه فإنه يزداد شرا ويزداد البلاء على المسلمين)).

((عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، قَالَ: «سَبُّ الإِمَامِ الْحَالِقَةِ، لَا أَقُولُ: حَالِقَةُ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةُ الدِّينِ» (رواه ابن زنجويه في الأموال ٣٤).

((قال أبو إدريس الخولاني،: «إِيَّاكُمْ وَالطَّعْنَ عَلَى الْأَئِمَّةِ؛ فَإِنَّ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْحَالِقَةُ، حَالِقَةُ الدِّينِ لَيْسَ حَالِقَةُ الشَّعْرِ، أَلَا إِنَّ الطَّعَّانِينَ هُمُ الْخَائِبُونَ، وَشَرَارُ الْأَشْرَارِ»)) (رواه ابن زنجويه في الأموال ٣٨).



## ٣٢) الفرق بين التولي والموالة

### وعدم تكفير الحكام بالموالة

التولي:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ

بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ (المائدة).

الموالة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم

بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا

أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾ (المستحنة).

((عن عبيد الله بن أبي رافع يقول: سمعت علياً عليه السلام يقول: بعثني

رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد فقال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ،

فإن بها طعينة معها كتاب فخذوا منها قال فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى

أتينا الروضة فإذا نحن بالطعينة قلنا لها: أخرجي الكتاب قالت ما معي

كتاب. فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب. قال: فأخرجته من

عقاصها. فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة إلى

ناس بمكة من المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ فقال رسول

الله ﷺ: «يا حاطب، ما هذا؟ قال: يا رسول الله لا تعجل علي إني كنت امرئاً

ملصقاً في قريش. يقول: كنت حليفاً ولم أكن من أنفسها وكان من معك

من المهاجرين من لهم قرابات يحمون أهلهم وأموالهم فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يدا يحمون قرابتي ولم أفعله ارتدادا عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله ﷺ: أما إنه قد صدقكم فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال إنه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدرا فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فأنزل الله السورة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْنِعَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ۝﴾ (المستحنة). (البخاري ٣٠٠٧) (مسلم ٢٤٩٤).

((وسئل الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف: عن الفرق بين الموالاة، والتولي؟

فأجاب: التولي كفر يخرج من الملة، وهو كالذب عنهم، وإعانتهم بالمال والبدن والرأي، والموالاة كبيرة من كبائر الذنوب، كبل الدواة، أو بري القلم، أو التبشيش لهم، أو رفع السوط لهم)). (الدرر السنية في الأجوبة النجدية)

وجاء في الدرر السنية:

((ويتعين على كل مسلم ناصح لنفسه أن يعرف ما قرره العلماء رحمهم الله، من الفرق بين التولي والموالاة.

قالوا رحمهم الله: الموالاة مثل لين الكلام، وإظهار شيء من البشاشة، أو لياثة الدواة، وما أشبه ذلك من الأمور اليسيرة، مع إظهار البراءة منهم ومن دينهم، وعلمهم بذلك منه، فهذا مرتكب كبيرة من كبائر الذنوب، وهو على خطر.

وأما التولي: فهو إكرامهم، والثناء عليهم، والنصرة والمعاونة لهم على المسلمين، والمعاشرة، وعدم البراءة منهم ظاهراً؛ فهذا ردة من فاعله، يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسنة، وإجماع الأمة المقتدى بهم.

ومن كلام العلامة القصيمي محمد بن عبدالله بن سليم في هذا المعنى، قال رحمه الله: النوع الأول: أن يودهم ويود ما هم عليه من الكفر، ويطمئن إلى ذلك ويرضى به، فهذا كفر بلا ريب.

النوع الثاني: أن يودهم لغرض دنيوي، مع كراهته لما هم عليه، وتضليلهم، فهذا قد أتى كبيرة من كبائر الذنوب، متعرض للوعيد)).  
(الدرر السنية في الأجوبة النجدية)

((ولهذا ضبطها العلماء بأن قالوا تنقسم الموالاة إلى قسمين: الأول التولي والثاني الموالاة باسمها العام تنقسم: إلى التولي وإلى موالاة.

أما التولي فهو الذي جاء في قوله تعالى وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، تولاه تولياً؛ التولي معناه محبة الشرك وأهل الشرك، محبة الكفر وأهل

الكفر، أو نصرة الكفار على أهل الإيمان، قاصدا ظهور الكفر على الإسلام، بهذا الضابط يتضح معنى التولي. والتولي -كما ذكرتُ لكم- تولي الكفار والمشركين كفر أكبر، وإذا كان من مسلم فهي ردة ما معنى التولي؟ معناه محبة الشرك وأهل الشرك (لاحظ الواو) يعني يحب الشرك وأهل الشرك جميعا مجتمعة، أو أن لا يحب الشرك ولكن ينصرُ المشرك على المسلم، قاصدا ظهور الشرك على الإسلام، هذا الكفر الأكبر الذي إذا فعله مسلم صار ردة في حقه والعياذ بالله.

القسم الثاني الموالاة: والموالاة المحرمة من جنس محبة المشركين والكفار، لأجل دنياهم، أو لأجل قراباتهم، أو لنحو ذلك، وضابطه أن تكون محبة أهل الشرك لأجل الدنيا، ولا يكون معها نصرة؛ لأنه إذا كان معها نصرة على مسلم بقصد ظهور الشرك على الإسلام صار توليا، وهو في القسم المَكْفَر، فإن أحب المشرك والكافر لدنيا، وصار معه نوع موالاة، معه لأجل الدنيا، فهذا محرم ومعصية، وليس كفراً)) (شرح الأصول الثلاثة للشيخ صالح آل الشيخ).

### (٣٣) بيان قوله تعالى

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة).

وأن الحكم بغير بما أنزل الله ليس كفراً مخرجاً من الملة على إطلاقه والتفريق بين الكفر الأكبر والأصغر.

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: قال: «ليس بالكفر الذي تذهبون إليه» وفي رواية «إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه إنه ليس كفراً ينقل عن الملة» ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: كفر دون كفر. (تعظيم قدر الصلاة) (٢/٥٢١/٥٦٩) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/١١٤٣/٦٤٣٤) «التمهيد» (٤/٢٣٧) والحاكم (٢/٣١٣) وعنه البيهقي (٨/٢٠)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

((وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء).

فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ تَحْكِيمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُلْتَزِمًا لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ عَصَى وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْعُصَاةِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهَا الْخَوَارِجُ عَلَى تَكْفِيرِ وُلاَةِ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ، ثُمَّ يَزْعُمُونَ أَنَّ اعْتِقَادَهُمْ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ هُنَا، وَمَا ذَكَرْتُهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْآيَةِ)) (منهاج السنة النبوية).

((وَإِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ لَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ الَّذِي يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: قَالُوا: كَفَرُوا كُفْرًا لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ وَقَدْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أئِمَّةِ السُّنَّةِ.)) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٧/ ٣١٢).

((فَأَمَّا الْكُفْرُ فَنَوْعَانِ: كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَكُفْرٌ أَصْغَرُ.

فَالْكَفْرُ الْأَكْبَرُ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ.

وَالْأَصْغَرُ مُوجِبٌ لِاسْتِحْقَاقِ الْوَعِيدِ دُونَ الْخُلُودِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَكَانَ مِمَّا يُتْلَى فَنُسِخَ لَفْظُهُ - (لَا تَرْعَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ) وَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ «اِئْتَنَانِ فِي أُمَّتِي، هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّغْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ». وَقَوْلُهُ فِي السُّنَنِ: «مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ» وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» وَهَذَا تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَامَّةِ الصَّحَابَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، بَلْ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَكَذَلِكَ قَالَ طَاوُسٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفِسْقٌ دُونَ فِسْقٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَا حِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ  
عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلُ مَرْجُوحٍ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ  
يَحْكَمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي  
ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ  
أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمَنْزَلِ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ  
بِجَمِيعِهِ وَبِبَعْضِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلِ بِهِ  
وَلَا خَطَأٍ فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا.  
وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ  
وَعِغْرِهِمَا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ.  
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُفْرَيْنِ، الْأَصْغَرَ  
وَالْأَكْبَرَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي  
هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَلَ عَنْهُ عِضْيَانًا، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْعُقُوبَةِ، فَهَذَا  
كُفْرٌ أَصْغَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، مَعَ تَبَيُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ  
اللَّهِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَهَلَهُ وَأَخْطَأَهُ فَهَذَا مُخْطِئٌ، لَهُ حُكْمُ  
الْمُخْطِئِينَ.)) (مدارج السالكين لابن القيم)

((وهنا أمر يجب أن يُتفطن له، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً كبيرةً أو صغيرةً، ويكون كفرًا: إما مجازيًا، وإما كفرًا أصغر، على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به، مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفرٌ أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة وعدل عنه، مع اعترافه بأنه مستحقٌ للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويسمى كافرًا كفرًا مجازيًا أو كفرًا أصغر، وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطائه؛ فهذا مخطئ، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفور)).

(شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي).

قال الإمام ابن باز رحمه الله:

((هذا فيه تفصيل: وهو أن يقال من حكم بغير ما أنزل وهو يعلم أنه يجب عليه الحكم بما أنزل الله، وأنه خالف الشرع ولكن استباح هذا الأمر ورأى أنه لا حرج عليه في ذلك، وأنه يجوز له أن يحكم بغير شريعة الله فهو كافر كفرًا أكبر عند جميع العلماء، كالحكم بالقوانين الوضعية التي وضعها الرجال من النصارى أو اليهود أو غيرهم ممن زعم أنه يجوز الحكم بها، أو زعم أنها أفضل من حكم الله، أو زعم أنها تساوي حكم الله، وأن الإنسان مخير إن شاء حكم بالقرآن والسنة وإن شاء حكم بالقوانين الوضعية. من اعتقد هذا كفر بإجماع العلماء كما تقدم.



أما من حكم بغير ما أنزل الله لهوى أو لحظ عاجل وهو يعلم أنه عاص لله ولرسوله، وأنه فعل منكرا عظيما، وأن الواجب عليه الحكم بشرع الله فإنه لا يكفر بذلك الكفر الأكبر لكنه قد أتى منكرا عظيما ومعصية كبيرة وكفرا أصغر كما قال ذلك ابن عباس ومجاهد وغيرهما من أهل العلم، وقد ارتكب بذلك كفرا دون كفر وظلما دون ظلم، وفسقا دون فسق، وليس هو الكفر الأكبر، وهذا قول أهل السنة والجماعة). (فتاوى الإمام ابن باز).

وقال أيضا:

((والحاكم بغير ما أنزل الله يختلف، فقد يحكم بغير ما أنزل الله ويعتقد أنه يجوز له ذلك، أو أنه أفضل من حكم الله، أو أنه مساوٍ لحكم الله، هذا كفر، وقد يحكم وهو يعرف أنه عاص ولكنه يحكم لأجل أسباب كثيرة؛ إما رشوة، وإلا لأن الجند الذي عنده يطيعونه أو لأسباب أخرى هذا ما يكفر بذلك مثل ما قال ابن عباس: كفر دون كفر وظلم دون ظلم. أما إذا استحل ذلك ورأى أنه يجوز الحكم بالقوانين وأنها أفضل من حكم الله أو مثل حكم الله أو أنها جائزة، يكون عمله هذا ردة عن الإسلام حتى لو كان ليس بحاكم، حتى لو هو من أحد أفراد الناس)). (فتاوى الإمام ابن باز).

((والحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى قسمين:

-أحدهما: أن يستبدل هذا الحكم بحكم الله تعالى بحيث يكون عالماً بحكم الله، ولكنه يرى أن الحكم المخالف له أولى وأنفع للعباد من

حكم الله، أو أنه مساو لحكم الله، أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فيجعله القانون الذي يجب التحاكم إليه فمثل هذا كافر كفراً مخرجاً عن الملة، لأن فاعله لم يرض بالله رباً ولا بمحمد رسولاً ولا بالإسلام ديناً.

-الثاني: أن يستبدل بحكم الله تعالى حكماً مخالفاً له في قضية معينة دون

أن يجعل ذلك قانوناً يجب التحاكم إليه فله ثلاث حالات:

\*الأولى: أن يفعل ذلك عالماً بحكم الله تعالى معتقداً أن ما خالفه أولى منه وأنفع للعباد، أو أنه مساو له، أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فهذا كافر كفراً مخرجاً عن الملة لما سبق في القسم الأول.

\*الثانية: أن يفعل ذلك عالماً بحكم الله معتقداً أنه أولى وأنفع لكن خالفه بقصد الإضرار بالمحكوم عليه أو نفع المحكوم له، فهذا ظالم وليس بكافر وعليه يتنزل قول الله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون).

\*الثالثة: أن يكون كذلك لكن خالفه لهوى في نفسه أو مصلحة تعود إليه

فهذا فاسق وليس بكافر، وعليه يتنزل قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد

صالح العثيمين).

((والحديث دليل صريح في أن المقصود بهذه الآيات الثلاث. الكفار

من اليهود والنصارى وأمثالهم الذين ينكرون الشريعة الإسلامية

وأحكامها، ويلحق بهم كل من شاركهم في ذلك ولو كان يتظاهر بالإسلام، حتى ولو أنكر حكما واحدا منها ولكن مما ينبغي التنبيه له، أنه ليس كذلك من لا يحكم بشيء منها مع عدم إنكاره ذلك، فلا يجوز الحكم على مثله بالكفر وخروجه عن الملة لأنه مؤمن، غاية ما في الأمر أن يكون كفره كفرا عمليا. وهذه نقطة هامة في هذه المسألة يغفل عنها كثير من الشباب المتحمس لتحكيم الإسلام، ولذلك فهم في كثير من الأحيان يقومون بالخروج على الأحكام الذين لا يحكمون بالإسلام، فتقع فتن كثيرة، وسفك دماء بريئة لمجرد الحماس الذي لم تعد له عدته، والواجب عندي تصفية الإسلام مما ليس منه كالعقائد الباطلة، والأحكام العاطلة، والآراء الكاسدة المخالفة للسنة، وتربية الجيل على هذا الإسلام المصفى والله المستعان) (السلسلة الصحيحة للإمام الألباني حديث رقم ٢٧٠٤).

### (٣٤) من موانع التكفير الجهل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ، لِأَهْلِهِ: إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ اذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

(البخاري ٣٤٧٨) (مسلم ٢٧٥٦)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((فَهَذَا الرَّجُلُ ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِذَا تَفَرَّقَ هَذَا التَّفَرُّقَ فَظَنَّ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ إِذَا صَارَ كَذَلِكَ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ إِنْكَارِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْكَارِ مَعَادِ الْأَبْدَانِ وَإِنْ تَفَرَّقَتْ كَفَرٌ لَكِنَّهُ كَانَ مَعَ إِيْمَانِهِ بِاللَّهِ وَإِيْمَانِهِ بِأَمْرِهِ وَخَشْيَتِهِ مِنْهُ جَاهِلًا بِذَلِكَ ضَالًّا فِي هَذَا الظَّنِّ مُخْطِئًا. فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرَّجُلَ طَمَعَ أَنْ لَا يُعِيدَهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَأَذْنَى هَذَا أَنْ يَكُونَ شَاكًّا فِي الْمَعَادِ وَذَلِكَ كُفْرٌ - إِذَا قَامَتْ حُجَّةُ النُّبُوَّةِ عَلَى مُنْكَرِهِ حُكْمَ بِكُفْرِهِ - هُوَ بَيِّنٌ فِي عَدَمِ إِيْمَانِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمَنْ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ: لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ بِمَعْنَى قَضَى أَوْ بِمَعْنَى ضَيَّقَ فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ وَحَرَّفَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِتَحْرِيقِهِ وَتَفْرِيقِهِ لِيَلَّا يُجْمَعَ وَيُعَادَ)). (مجموع الفتاوى ٤٠٩/١١).

((لَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ جَاهِلًا بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ جَهْلًا يُعَذَّرُ بِهِ فَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرٍ أَحَدٍ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنْ جِهَةِ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ كَمَا قَالَ

تَعَالَى : ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء: ١٦٥). وَقَالَ تَعَالَى :  
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥). وَلِهَذَا لَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ  
أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْخَمْرَ يَحْرُمُ لَمْ يَكْفُرْ بِعَدَمِ اعْتِقَادِ  
إِجَابِ هَذَا وَتَحْرِيمِ هَذَا؛ بَلْ وَلَمْ يُعَاقَبْ حَتَّى تَبْلُغَهُ الْحُجَّةُ النَّبَوِيَّةُ) (مجموع الفتاوى ٤٠٦/١١).

((وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ يَنْشَأُ فِي الْأَمَكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ الَّذِي يَنْدَرِسُ فِيهَا  
كَثِيرٌ مِنْ عُلُومِ النُّبَوَاتِ حَتَّى لَا يَبْقَى مَنْ يُبَلِّغُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مِنْ  
الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ فَلَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا يَبْعَثُ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ  
مَنْ يُبَلِّغُهُ ذَلِكَ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكْفُرُ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ  
بَعِيدَةٍ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَكَانَ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ فَأَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ  
هَذِهِ الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَا جَاءَ بِهِ  
الرُّسُولُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَعْرِفُونَ فِيهِ  
صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صَوْمًا وَلَا حَجًّا إِلَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ يَقُولُ  
أَذْرَكْنَا آبَاءَنَا وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهُمْ لَا يَذُرُونَ صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا  
حَجًّا. فَقَالَ: وَلَا صَوْمَ يُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ»)). (مجموع الفتاوى ٤٠٧/١١ - ٤٠٨).

### ٣٥) من موانع التكفير الخطأ

عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشِرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخَطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ». (مسلم ٢٧٤٧).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:

((قَالَ عِيَاضُ فِيهِ أَنَّ مَا قَالَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مِثْلِ هَذَا فِي حَالِ دَهْشَتِهِ وَذُهُولِهِ لَا يُؤَاخَذُ بِهِ وَكَذَا حِكَايَتُهُ عَنْهُ عَلَى طَرِيقِ عِلْمِيٍّ وَقَائِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ لَا عَلَى الْهَزْلِ وَالْمُحَاكَاةِ وَالْعَبَثِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حِكَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مُنْكَرًا مَا حَكَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

((وَأَمَّا " التَّكْفِيرُ " : فَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَنْ اجْتَهِدَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ وَقَصَدَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَ: لَمْ يُكْفَرْ؛ بَلْ يُغْفَرُ لَهُ خَطُؤُهُ. وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَشَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ كَافِرٌ وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ: فَهُوَ عَاصٍ مُذْنِبٌ ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ فَالتَّكْفِيرُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ حَالِ الشَّخْصِ فَلَيْسَ كُلُّ مُخْطِئٍ وَلَا

مُبْتَدِعٍ وَلَا جَاهِلٍ وَلَا ضَالٍّ يَكُونُ كَافِرًا؛ بَلْ وَلَا فَاسِقًا بَلْ وَلَا عَاصِيًا لَا  
سِيِّمًا فِي مِثْلِ "مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ" وَقَدْ غَلِطَ فِيهَا خَلْقٌ مِنْ أَيْمَةِ الطَّوَائِفِ  
الْمَعْرُوفِينَ عِنْدَ النَّاسِ بِالْعِلْمِ وَالدِّينِ)). (مجموع الفتاوى ١٢ / ١٨٠).

## (٣٦) تحريم قتل النفس

### والرد على أهل العمليات الانتحارية

((عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ

نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًّا

فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ

قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا

مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا)). (البخاري ٥٧٧٨) (مسلم ١٠٩).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري تحت شرح حديث وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

بَشْيءٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ((وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ جِنَايَةَ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ

كَجِنَايَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْإِثْمِ لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ مُطْلَقًا بَلْ هِيَ لِلَّهِ

تَعَالَى فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إِلَّا بِمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٢٤ /

٢٩٠): ((وَلَمْ يُصَلِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: صَلُّوا

عَلَيْهِ)) فَيَجُوزُ لِعُمُومِ النَّاسِ أَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ. وَأَمَّا أئِمَّةُ الدِّينِ الَّذِينَ يُقْتَدَى



بِهِمْ، فَإِذَا تَرَكُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ زَجْرًا لغيرِهِ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ فَهَذَا حَقٌّ وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ)).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: ((أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ  
نَفْسَهُ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي قُزْمَانَ الَّذِي أَتَى يَوْمَ أُحُدٍ بَلَاءً شَدِيدًا  
فَلَمَّا اشْتَدَّتْ بِهِ الْجِرَاحُ نَحَرَ نَفْسَهُ فَقَالَ ﷺ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ)).

((فَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْإِنْتِحَارِ، بِحَيْثُ يَحْمِلُ آلَاتَ مِتْفَجْرَةٍ  
وَيَتَقَدَّمُ بِهَا إِلَى الْكُفَّارِ ثُمَّ يَفْجَرُهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ  
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

ومن قتل نفسه فهو خالد مخلد في نار جهنم أبد الآبدين، كما جاء في  
الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام.

لأن هذا قتل نفسه لا في مصلحة الإسلام، لأنه إذا قتل نفسه وقتل  
عشرة أو مائة أو مائتين، لم ينتفع الإسلام بذلك، فلم يسلم الناس، بخلاف  
قصة الغلام، فإن فيها لإسلام كثير من الناس، فكل من حضر في الصعيد  
أسلموا، أما أن يموت عشرة أو عشرون أو مائة أو مائتان من العدو، فهذا لا

يقتضي أن يسلم، بل ربما يتعنت العدو ويوغر صدره هذا العمل حتى يفتك بالمسلمين أشد فتك)). (شرح رياض الصالحين).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٢٥ /

: (٢٧٩)

((وَأَمَّا قَوْلُهُ: أُرِيدُ أَنْ أَقْتَلَ نَفْسِي فِي اللَّهِ. فَهَذَا كَلَامٌ مُجْمَلٌ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ فَأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَهَذَا مُحْسِنٌ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي يَحْمِلُ عَلَى الصَّفِّ وَحْدَهُ حَمَلًا فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُقْتَلُ فَهَذَا حَسَنٌ. وَفِي مِثْلِهِ أَنْزَلَ اللَّهُ قَوْلَهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (البقرة).

وَمِثْلُ مَا كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَنْغَمِسُ فِي الْعَدُوِّ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: " أَنَّ رَجُلًا حَمَلَ عَلَى الْعَدُوِّ وَحْدَهُ فَقَالَ النَّاسُ: أَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ. فَقَالَ عُمَرُ: لَا وَلَكِنَّهُ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ

بِالْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾ (البقرة). وَأَمَّا إِذَا فَعَلَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ حَتَّى أَهْلَكَ نَفْسَهُ فَهَذَا ظَالِمٌ

مُتَعَدِّ بِذَلِكَ)).

## ٣٧) تحريم الاغتيالات

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَيْدَ الْفَتْكِ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ»

(سنن أبي داود ٢٦٧٩) وصححه الألباني .

((قال في المجمع هو أن يأتي صاحبه وهو غافل فيشُدُّ عليه فيقتله  
وقال فيه في مادة قيد قيد الإيمان الفتك أي الإيمان يمنع عن الفتك كما  
يمنع القيْد عن التصرف فكأنه جعل الفتك مقيداً قال في النهاية الفتك أن  
يأتي الرجل صاحبه وهو غارٌّ غافلٌ فيشُدُّ عليه فيقتله والغيلة أن يخدعه ثم  
يقتله في موضع خفي انتهى .

قُلْتُ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِيمَانَ يَمْنَعُ مِنَ الْفَتْكِ الَّذِي هُوَ الْقَتْلُ بَعْدَ  
الْأَمَانِ عَذْرًا كَمَا يَمْنَعُ الْقَيْدُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ) قَالَ فِي  
فَتْحِ الْوُدُودِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِهَا وَالْخَبَرُ فِي مَعْنَى النَّهْيِ  
وَيَجُوزُ جَزْمُهُ عَلَى النَّهْيِ وَقَتْلُ كَعْبٍ وَغَيْرُهُ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ أَوْ هُوَ  
مَخْصُوصٌ .

قَالَ فِي الْمَجْمَعِ أَيَّ إِيْمَانُهُ يَمْنَعُهُ عَنِ الْفَتْكِ)). (عون المعبود شرح سنن أبي

داود).

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في مقال في جريدة الأساس  
((ولكني كنت أقرأ كما يقرأ غيري الكلام في الجرائم (السياسية)  
وأتساءل: أنحن في بلد فيه مسلمون؟ وقد رأيت أن واجبا علي هذا الأمر من  
الوجهة الإسلامية الصحيحة ؛ حتى لا يكون هناك عذر لمعتذر ، ولعل الله

يهدى بعض هؤلاء الخوارج المجرمين؛ فيرجعوا إلى دينهم قبل أن لا يكون سبيل إلى الرجوع. وما ندري من ذا بعد النقراشي في قائمة هؤلاء الناس. إن الله سبحانه توعد أشد الوعيد على قتل النفس الحرام في غير آية من كتابه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء). هذا من بديهيات الإسلام التي يعرفها الجاهل قبل العالم ، وإنما هذا في القتل العمد الذي يكون بين الناس في الحوادث والسرقات وغيرها ؛ القاتل يقتل وهو يعلم أنه يرتكب وزرا كبيرا . أما القتل (السياسي) الذي قرأنا جدالا طويلا حوله فذاك شأنه أعظم ؛ وذلك شيء آخر .

القاتل (السياسي) يقتل مطمئن النفس راضي القلب يعتقد أنه يفعل خيرا ، فإنه يعتقد بما بث فيه من مغالطات أنه يفعل عملا حلالا جائزا إن لم يعتقد أنه يقوم بواجب إسلامي قصر فيه غيره ، فهذا مرتد خارج عن الإسلام، يجب أن يعامل معاملة المرتدين وأن تطبق عليه أحكامهم في الشرائع، وفي القانون هم الخوارج كالخوارج القدماء الذي كانوا يقتلون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ويدعون من اعترف على نفسه بالكفر ، وكان ظاهرهم كظاهر هؤلاء الخوارج ، بل خيرا منه ..

فهذا حكم القتل (السياسي) وهو أشد من القتل العمد الذي يكون بين الناس ، والقاتل قد يعفو الله عنه بفضلته ، وقد يجعل القصاص منه كفارة لذنبه بفضلته ورحمته ، وأما القاتل (السياسي) فهو مصر على ما فعل إلى

آخر لحظة في حياته ، يفخر به ويظن أنه فعل فعل الأبطال . وهذا حديث آخر نص في القتل (السياسي) لا يحتمل تأويلا فقد كان بين الزبير بن العوام وبين علي بن أبي طالب ما كان من الخصومة (السياسية) التي انتهت بوقعة الجمل فجاء رجل إلى الزبير بن العوام فقال: أقتل لك عليا ؟ قال: لا وكيف تقتله ومعه الجنود ؟ قال: ألحق به فأفتك به ، قال: لا إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: إن الإيمان قيد الفتك ، لا يفتك مؤمن . حديث الزبير بن العوام ١٤٢٩ من مسند الإمام أحمد بتحقيقنا . أي أن الإيمان يقيد المؤمن على أن يتردى في هوة الردة فإن فعل لم يكن مؤمنا)).

## (٣٨) تحريم الغدر

### حتى الغدر بين الرعية والراعي

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ عَادِرٍ لُؤَاءٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ». (البخاري ٦٣٥٤) (مسلم ١٧٣٦).

((وَفِي الْحَدِيثِ غَلْظُ تَحْرِيمِ الْغَدْرِ لَا سِيَّمَا مِنْ صَاحِبِ الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ لِأَنَّ غَدْرَهُ يَتَعَدَّى ضَرَرُهُ إِلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى الْغَدْرِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوَفَاءِ وَقَالَ عِيَاضُ الْمَشْهُورُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَدَ فِي ذَمِّ الْإِمَامِ إِذَا غَدَرَ فِي عَهْدِهِ لِرَعِيَّتِهِ أَوْ لِمُقَاتِلَتِهِ أَوْ لِلْإِمَامَةِ الَّتِي تَقَلَّدَهَا وَالتَّزَمَ الْقِيَامَ بِهَا فَمَتَى خَانَ فِيهَا أَوْ تَرَكَ الرَّفْقَ فَقَدْ غَدَرَ بِعَهْدِهِ وَقِيلَ الْمُرَادُ نَهْيُ الرَّعِيَّةِ عَنِ الْغَدْرِ بِالْإِمَامِ فَلَا تَخْرُجَ عَلَيْهِ وَلَا تَتَعَرَّضَ لِمَعْصِيَتِهِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتْنَةِ قَالَ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ قُلْتُ وَلَا أَذْرِي مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِ الْخَبَرِ عَلَى أَعَمِّ مِنْ ذَلِكَ وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لِذَلِكَ)) (فتح الباري للحافظ ابن حجر).

((وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بَيَانُ غِلْظِ تَحْرِيمِ الْغَدْرِ لَا سِيَّمَا مِنْ صَاحِبِ الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ لِأَنَّ غَدْرَهُ يَتَعَدَّى ضَرَرُهُ إِلَى خَلْقٍ كَثِيرِينَ وَقِيلَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى الْغَدْرِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوَفَاءِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي تَعْظِيمِ كَذِبِ الْمَلِكِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَارِدٌ فِي ذَمِّ الْإِمَامِ الْغَادِرِ وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ اِحْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا هَذَا وَهُوَ نَهْيُ الْإِمَامِ أَنْ يَغْدَرَ فِي عَهْدِهِ لِرَعِيَّتِهِ وَلِلْكَفَّارِ وَغَيْرِهِمْ أَوْ غَدْرُهُ لِلْإِمَامَةِ الَّتِي قَلَّدَهَا لِرَعِيَّتِهِ وَالتَّزَمَ

الْقِيَامَ بِهَا وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهَا وَمَتَى خَانَهُمْ أَوْ تَرَكَ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِمْ أَوْ الرَّفْقَ  
بِهِمْ فَقَدْ غَدَرَ بِعَهْدِهِ وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَهْيَ الرَّعِيَّةِ عَنِ الْغَدْرِ  
بِالْإِمَامِ فَلَا يَشُقُّوا عَلَيْهِ الْعَصَا وَلَا يَتَعَرَّضُوا لِمَا يُخَافُ حُصُولُ فِتْنَةٍ بِسَبَبِهِ  
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) (شرح صحيح مسلم للنووي).



### ٣٩) إثم من قتل المعاهد والذمي والمستأمن

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» (البخاري ٣١٦٦).

((الْكُفَّارُ إِمَّا أَهْلُ حَرْبٍ وَإِمَّا أَهْلُ عَهْدٍ، وَأَهْلُ الْعَهْدِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ:

١ - أَهْلُ ذِمَّةٍ.

٢ - وَأَهْلُ هُدْنَةٍ.

٣ - وَأَهْلُ أَمَانٍ.

وَقَدْ عَقَدَ الْفُقَهَاءُ لِكُلِّ صِنْفٍ بَابًا، فَقَالُوا: بَابُ الْهُدْنَةِ، بَابُ الْأَمَانِ، بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ.

وَلَفْظُ "الذِّمَّةِ وَالْعَهْدِ" يَتَنَاوَلُ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ فِي الْأَصْلِ.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ "الصُّلْحِ"، فَإِنَّ الذِّمَّةَ مِنْ جِنْسِ لَفْظِ الْعَهْدِ، وَالْعَقْدِ.

وَقَوْلُهُمْ: "هَذَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ" أَصْلُهُ مِنْ هَذَا: أَيُّ فِي عَهْدِهِ، وَعَقْدِهِ، أَيُّ فَالْزَمَهُ بِالْعَقْدِ، وَالْمِيثَاقِ، ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَا يُمَكِّنُ اخْتِذَ الْحَقِّ مِنْ جِهَتِهِ، سَوَاءً وَجَبَ بِعَقْدِهِ، أَوْ بِغَيْرِ عَقْدِهِ، كَبَدَلِ الْمُتَلَفِ فَإِنَّهُ يُقَالُ: هُوَ فِي ذِمَّتِهِ، وَسَوَاءً وَجَبَ بِفِعْلِهِ، أَوْ بِفِعْلِ وَلِيِّهِ، أَوْ وَكِيلِهِ، كَوَلِيِّ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَوَلِيِّ بَيْتِ الْمَالِ وَالْوَقْفِ، فَإِنَّ بَيْتَ الْمَالِ، وَالْوَقْفَ يَثْبُتُ لَهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ حَقٌّ، كَمَا يَثْبُتُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَيُطَالَبُ وَلِيُّهُ الَّذِي لَهُ أَنْ يَقْبِضَ لَهُ، وَيَقْبِضَ مَا عَلَيْهِ.

وَهَكَذَا لَفْظُ "الصُّلْحِ" عَامٌّ فِي كُلِّ صُلْحٍ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ صُلْحَ الْمُسْلِمِينَ  
بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، وَصُلْحَهُمْ مَعَ الْكُفَّارِ، وَلَكِنْ صَارَ - فِي اضْطِلَاحٍ كَثِيرٍ  
مِنَ الْفُقَهَاءِ - "أَهْلُ الذِّمَّةِ" عِبَارَةً عَمَّنْ يُؤَدِّي الْجِزْيَةَ، وَهَؤُلَاءِ لَهُمْ ذِمَّةٌ  
مُؤَبَّدَةٌ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ عَاهَدُوا الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ، إِذْ هُمْ مُقِيمُونَ فِي الدَّارِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ،  
بِخِلَافِ أَهْلِ الْهُدْنَةِ، فَإِنَّهُمْ صَالَحُوا الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ يَكُونُوا فِي دَارِهِمْ،  
سِوَاءَ كَانَ الصُّلْحُ عَلَى مَالٍ، أَوْ غَيْرِ مَالٍ، لَا تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ  
كَمَا تَجْرِي عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْكَفُّ عَنْ مُحَارَبَةِ الْمُسْلِمِينَ،  
وَهَؤُلَاءِ يُسَمَّوْنَ أَهْلَ الْعَهْدِ، وَأَهْلَ الصُّلْحِ، وَأَهْلَ الْهُدْنَةِ.

وَأَمَّا الْمُسْتَأْمِنُ فَهُوَ الَّذِي يَقْدَمُ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ اسْتِيطَانٍ لَهَا،  
وَهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: رُسُلٌ، وَتُجَّارٌ، وَمُسْتَجِيرُونَ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَيْهِمْ  
الْإِسْلَامُ وَالْقُرْآنُ، فَإِنْ شَاءُوا دَخَلُوا فِيهِ، وَإِنْ شَاءُوا رَجَعُوا إِلَى بِلَادِهِمْ،  
وَطَالِبُوا حَاجَةً مِنْ زِيَارَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا، وَحُكْمُ هَؤُلَاءِ أَلَّا يُهَاجَرُوا، وَلَا يُقْتَلُوا،  
وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ، وَأَنْ يُعْرَضَ عَلَى الْمُسْتَجِيرِ مِنْهُمْ الْإِسْلَامُ  
وَالْقُرْآنُ، فَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فَذَاكَ، وَإِنْ أَحَبَّ اللَّحَاقَ بِمَأْمَنِهِ أُلْحِقَ بِهِ، وَلَمْ  
يُعْرَضْ لَهُ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَيْهِ، فَإِذَا وَصَلَ مَأْمَنُهُ عَادَ حَرِيًّا كَمَا كَانَ. (أحكام  
أهل الذمة للإمام ابن القيم).

## (٤٠) الأمر بالجماعة والنهي عن التحزب

عن مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ). (رواه أبو داود ٤٥٩٧).

والحديث رواه الترمذي (٢٦٤١) بلفظ: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

وقال النبي ﷺ: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب». (حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ٦٦٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

((وَأَمَّا "رَأْسُ الْحِزْبِ" فَإِنَّهُ رَأْسُ الطَّائِفَةِ الَّتِي تَتَحَزَّبُ أَيُّ تَصِيرُ حِزْبًا فَإِنْ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ فَهُمْ مُؤْمِنُونَ لَهُمْ مَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ. وَإِنْ كَانُوا قَدْ زَادُوا فِي ذَلِكَ وَنَقَصُوا مِثْلَ التَّعَصُّبِ لِمَنْ دَخَلَ فِي حِزْبِهِمْ بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالْإِعْرَاضِ عَمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي حِزْبِهِمْ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فَهَذَا مِنَ التَّفَرُّقِ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَمَرَا بِالْجَمَاعَةِ وَالِاتِّلَافِ وَنَهَيَا عَنِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ وَأَمَرَا بِالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَنَهَيَا عَنِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)). (مجموع الفتاوى ٩٢/١١).

((وَمَنْ أَمَكَّنَهُ الْهُدَى مِنْ غَيْرِ انْتِسَابٍ إِلَى شَيْخٍ مُعَيَّنٍ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ بِمَا أَمَرَهُ إِلَّا بِذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ يَضْعُفُ فِيهِ الْهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ وَالَّذِينَ يُعَلِّمُونَهُ وَيُؤَدِّبُونَهُ لَا يَبْذُلُونَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِانْتِسَابٍ إِلَى شَيْخِهِمْ أَوْ يَكُونُ انْتِسَابُهُ إِلَى شَيْخٍ يَزِيدُ فِي دِينِهِ وَعِلْمِهِ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ الْأَصْلَحَ لِدِينِهِ. وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا لِتَفْرِيطِهِ وَإِلَّا فَلَوْ طَلَبَ الْهُدَى عَلَى وَجْهِهِ لَوَجَدَهُ. فَأَمَّا الْإِنْتِسَابُ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِ خُرُوجٌ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالِاتِّلَافُ إِلَى الْفُرْقَةِ وَسُلُوكُ طَرِيقِ الْإِبْتِدَاعِ وَمُفَارَقَةُ السُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ فَهَذَا مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ وَيَأْتُمُّ فَاعِلُهُ وَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ)).

(مجموع الفتاوى ١١ / ٥١٤).

قال الإمام ابن كثير رحمه الله:

عند تفسيره آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام).

((وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ اللَّهِ وَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَشَرْعُهُ وَاحِدٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا افْتِرَاقَ، فَمَنْ اخْتَلَفَ فِيهِ ﴿وَكَانُوا شِيْعًا﴾ أَيُّ: فِرْقًا كَأَهْلِ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ - وَهِيَ الْأَهْوَاءُ وَالضَّلَالَاتُ - فَاللَّهُ قَدْ بَرَأَ رَسُولَهُ مِمَّا هُمْ فِيهِ. وَهَذِهِ الْآيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا

إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿الشورى: ١٣﴾. وَفِي الْحَدِيثِ: «نَحْنُ مُعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَوْلَادُ عِلَاتٍ، دِينُنَا وَاحِدٌ». فَهَذَا هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالتَّمَسُّكِ بِشَرِيعَةِ الرَّسُولِ الْمُتَأَخَّرِ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَضَلَالَاتٌ وَجَهَالَاتٌ وَآرَاءٌ وَأَهْوَاءٌ، الرُّسُلُ بُرَاءُ مِنْهَا، كَمَا قَالَ: ﴿لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩)). (تفسير ابن كثير).

## نسأل الله العظيم رب العرش العظيم

أن يحفظ أمننا وإيماننا وأن يهدي أولياء الأمور للحكم بالكتاب  
والسنة وأن يصلح أحوال الأمة وأن يجتمع الرعية والراعي على الكتاب  
والسنة وأن يحفظ بلادنا من الفتن والمحن وكيد الكائدين وعبث العابثين  
وأن يحمي أردننا من الأخطار الخارجية والداخلية حتى نكون يدا واحدة  
في ظل القيادة الهاشمية

هذا والله أعلم وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين  
كتبه

م.منتصر عبد الفتاح ظاهر بيبرس

عمان - الأردن

٠٧٩٧٥٩٠٢١٠

abohud@yahoo.com

## الفهرس

- المقدمة ..... ٥
- (١) أمر الله في كتابه بطاعة أولياء الأمور ..... ٩
- (٢) أمر النبي ﷺ بطاعة ولي الأمر ..... ١٠
- (٣) النصيحة لأئمة المسلمين ..... ١٢
- (٤) نصيح ولي الأمر بالسر واللين ..... ١٣
- (٥) كلمة الحق عند السلطان ..... ١٤
- (٦) النهي عن مبايعة الإمام للدنيا والأمر بمبايعته لخدمة الكتاب والسنة ..... ١٥
- (٧) الطاعة في المعروف ..... ١٦
- (٨) السمع والطاعة للإمام الظالم وإن ضرب الظهر وأخذ المال ..... ١٧
- (٩) متابعة الأمير وتقليل المفسدة وإن أخرج وقت الصلاة وعدم الخروج عليه ..... ١٩
- (١٠) النهي عن إهانة سلطان الله في الأرض ..... ٢٠
- (١١) إكرام ذي السلطان المقسط ..... ٢١
- (١٢) فضل الإمام العادل يوم القيامة ..... ٢٢
- (١٣) مسؤولية الراعي عن رعيته ..... ٢٤
- (١٤) أداء الحق للحاكم الظالم ..... ٢٥
- (١٥) النهي عن منابذة الأئمة بالسيف ورفع السلاح عليهم ومنع الانقلابات عليهم ..... ٢٦
- (١٦) ولي الأمر ستر وحماية للرعية والجهاد الشرعي مع ولي الأمر ويأذنه ..... ٣١
- (١٧) النهي عن طلب الإمارة ..... ٣٣
- (١٨) أجر الحاكم في حكمه بين الرعية وأنه معرض للخطأ ..... ٣٥
- (١٩) بيان حال الحكام والقضاة في حكمهم بين الناس ..... ٣٧
- (٢٠) لا بد أن يكون ولي الأمر ذكراً ..... ٣٨

(٢١) بيان أصل الخوارج وأن الخروج على الحاكم يكون بالكلمة وبيان وجوب قتال

- الخوارج ..... ٣٩.
- قول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في سؤال وجه له في لقاء الباب المفتوح ..... ٤١.
- (٢٢) الشورى ..... ٤٣.
- (٢٣) الحث على اتخاذ البطانة الصالحة والتحذير من البطانة السيئة ..... ٤٤.
- (٢٤) النهي عن غش الرعية وذكر الوعيد لمن فعل ذلك ..... ٤٦.
- (٢٥) النهي عن تكفير الحكام وأولياء الأمور ..... ٤٧.
- (٢٦) النهي عن الجهاد تحت راية عمية والخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة ..... ٤٩.
- (٢٧) ظلم السلطان بسبب المعاصي من الرعية ..... ٥١.
- (٢٨) نهي السلطان عن زرع الريبة بين الناس وسوء الظن بهم ..... ٥٣.
- (٢٩) أمر الراعي في فتح بابه للرعية والنهي عن عدم سماعهم ..... ٥٤.
- (٣٠) الأمر بمبايعة الإمام والنهي عن خلع يد الطاعة ..... ٥٥.
- (٣١) النهي عن سب السلطان وبغضه وغشه ..... ٥٦.
- (٣٢) الفرق بين التولي والموالاة وعدم تكفير الحكام بالموالاة ..... ٥٧.
- (٣٣) بيان قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ..... ٦١.
- (٣٤) من موانع التكفير الجهل ..... ٦٨.
- (٣٥) من موانع التكفير الخطأ ..... ٧٠.
- (٣٦) تحريم قتل النفس والرد على أهل العمليات الانتحارية ..... ٧٢.
- (٣٧) تحريم الاغتيالات ..... ٧٦.
- (٣٨) تحريم الغدر حتى الغدر بين الرعية والراعي ..... ٧٩.
- (٣٩) إثم من قتل المعاهد والذمي والمستأمن ..... ٨١.
- (٤٠) الأمر بالجماعة والنهي عن التحزب ..... ٨٣.
- الفهرس ..... ٨٧.